جـــامعة أمحمد بـــوقـــرة – بـــومـــرداس

كليـــة الحـــقـــوق والعـــلـــوم السيـــاسيـــة

قسم العلـــوم السيـــاسية

أثر تطبيق برامج التنمية المستدامة على أداء الفواعل المحلية في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

تخصص: إدارة الجماعات المحلية.

من إعداد الطالبتين:

- شقيان أمينة
- زياني نسيمة

إشراف الأستاذ:

د. درويش جمال

لجنة المناقشة

الأستاذ: سفيان منصوري.....رئيسا

الأستاذ:.د.جمال درويش.....مشرفا و مقررا

الأستاذ: عشيط منير سيف الدين.....مناقشا

السنة الجامعية: 2015 /2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر لله أولا على فضله وتوفيقه لنا لإتمام هذه المذكرة، ومن ثم نتقدم بالشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذنا الفاضل "درويش جمال" الذي كان نعم المشرف ، وخير المعلم، ومثال الصبر، ومعاونته العلمية الصادقة، ولا أجد من بين الكلمات ما نعبر به عن الشكر والعرفان بالجميل لأستاذنا الفاضل إلا أن ندعو الله عز وجل أن يجزيه خير الجزاء على صدق العطاء، وإخلاص التوجيه والإشراف والمتابعة، وان يبارك الله له في عمله وأسرته، وان يحفظه من كل سوء، وأن ينعم عليه بدوام الصحة والعافية.

امينة نسيمة

الإهداء

الحمد لله الذي قدرنا على إتمام هذا العمل .....

سأهدي ثمرة جهدي هذه إلى نسمة الحياة التي نعيش بها ، إلى ينبوع الحنان أمي الغالية.....

إلى أبي العزيز أحب الناس إلى قلبي و أعظم رجل في نظري،الذي يسر لي درب المعرفة وأنار لي حياتي أطال الله في عمره.....

إلى الشموع التي لطالما أنارت لي طريقي،إلى من ساندوني في كل خطوة ولم يبخلوا علي بدعمهم ،إخوتي:

"ميلود" "خليل" "مرزاق" "كريم" .....

أخواتي: حكيمة، سعيدة ، أمينة، سهام .... نصيرة " و زوجها العموري والأولاد: عبد النور،سارة، هاجر، والكتكوتة ريتاج..

إلى أخوالي وأعمامي كل باسمه.....

إلى من عرفت معهن معنى الصداقة:
خديجة،حبيبة،ناريمان،نزيهة،تركية،لويزة،إلهام،حنان،رقية،نسيمه...

إلى صديقتي و زميلتي في هذا البحث:أمينة شقيان.....

إلى كل من سلك دربا من دروب العلم... ...

نسيمة زياني

إهداء:

إلى من حملتني وهنا على وهن..إلى من أمر الرحمان ببرها والرسول بمصاحبتها ووضعت الجنة تحت أقدامها...إلى من قدمت لي زهرة شبابها...إلى رمز التضحية و العطاء..إلى من حبها يغمر قلبي ودعاؤها يسير دربي..إلى من تعبت لأجلي..إلى "أمي" الغالية أطال الله في عمرها وأداه عافيتها.

إلى تاج راسي وقرّة عيني من درست لأجله وأعانني بالعون المادي و المعنوي ومهّد لي الطريق إلى المستقبل و لم يبخل عليّ بالجهد و المال من أجل تربيتي و تعليمي.."أبي" العزيز.

إلى أخواتي الغوالي:نبيلة..محمد..صارة..زكرياء..عماد..وكل أقاربي و زملائي.

الى خطيبي و سندي و رفيق دربي الى من احمل له خالص حبي فيصلي و كل عائلته .

الى حبيباتي:نريمان....لويزة....نسيمة....خديجة.... زينب....احلام....اسيا ....امينة....

إلى كل من يحمل لي مشاعر جميلة ..إلى كل من عرفتهم وعرفوني..إلى من يسعهم قلبي ولم تسعهم صفحاتي....

امينة

مقدمة

مقدمة :

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والبيئية ,حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية و بالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا,،لذلك اعتبرته المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة كحق حتمي على الدول كغيره من الحقوق حيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه.

لقد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى تنمية العنصر البشري ,فخلال الخمسينات اهتم بمسائل الرفاه الاجتماعي لينتقل خلال الستينات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب ثم ظهر مفهوم التنمية التكاملية و تأمين الحاجيات الأساسية للبشر ، و في منتصف السبعينات برز مفهوم التنمية الشاملة في جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و البيئية، و في فترة التسعينات ظهر مصطلح التنمية البشرية ,وصولا إلى مصطلح التنمية المستدامة الذي تطور في الفكر التنموي ، فقد تعددت وجهات نظر المفكرين و الباحثين حول هذا الموضوع فقد احتل مكانا بارزا على المستوى الدولي و المحلي ، فهناك من يعتبر أن التنمية المستدامة قضية أخلاقية و إنسانية وهناك من يعتبرها قضية تنموية بيئية كنموذج بديل والبعض الأخر اعتبرها قضية مصيرية مستقبلية لأنها تتعلق بمستقبل الأجيال القادمة.

لقد برز مفهوم التنمية المستدامة من خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة و كان بمثابة خطوة نحو توجيه الاهتمام العالمي للبيئة و علاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم كما انتقد المؤتمر الدول والحكومات التي لا تزال تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية .

وهكذا فقد ظلت موضوع التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامضا و مقتصرا على الندوات المغلقة وفي 1992 تم التأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة ، وعقد مؤتمر ريو دي

جانيرو سمي " قمة الأرض" هدف إلى وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المختلفة، كما تم تحديد أولويات التنمية المستدامة في 2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ .

و من بين الدول التي سعت إلى تحقيق التنمية المستدامة الجزائر، التي تسير نحو استكمال مشاريعها في التنمية بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بوضع سياسات و إجراءات لتحقيقها ,وتلعب الفواعل المحلية الدور الفعال و الرئيسي في تطبيق تلك السياسات و الاستراتيجيات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ,ولكن هذا الدور يرتبط كل الارتباط بمدى نجاعة سياسات

التنمية المستدامة و مدى إدراك الفواعل المحلية لمسؤولياتها تجاه مختلف البرامج التنموية المحلية والمساهمة في إنجاحها.

إشكالية الدراسة :

لقد أصبح لزاما على الدول تبني سياسات وبرامج في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا وفق توصيات الأمم المتحدة ، والتي لا يمكن تحقيقها من طرف الدولة لوحدها ، بل بتدخل شركاء على المستوى المحلي ، والذين يساهمون في تطبيق مختلف البرامج التنموية بالإضافة إلى البرامج الوطنية للتنمية المستدامة ، وهذا يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

مامدى تأثير تطبيق برامج التنمية المستدامة على أداء الفواعل المحلية في الجزائر؟

انطلاقا من هذه الإشكالية طرحنا التساؤلات الفرعية التالية :

1/ ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة ؟

2/ ما هي الفواعل المحلية المساهمة في تجسيد برامج التنمية المستدامة ؟

3/ فيما تتمثل أبعاد مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعة من طرف الأمم المتحدة؟

4/ فيما تكمن علاقة التأثر بين استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة والفواعل المحلية؟

و للإجابة على هذه التساؤلات اقترحنا الفرضيات التالية :

1.إذا كان تطبيق برامج التنمية المستدامة يركز على التنمية المحلية فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة دور الفواعل المحلية .

2.إن استخدام سياسات شاملة و رشيدة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

3.كلما اهتمت الفواعل المحلية بكل أبعاد التنمية المستدامة كلما زاد ذلك من نجاعة سياساتها.

4.إذا كان هناك تعاون بين كل من الجماعات المحلية و القطاع الخاص وكذا المجتمع المدني يؤدي إلى زيادة نسبة نجاح تلك البرامج.

الإطار المنهجي:

لقد اعتمدنا في دراستنا المناهج التالية:

1/منهج دراسة حالة :يقوم منهج دراسة حالة على جمع البيانات بخصوص وحدة ما بهدف الإحاطة بها و إدراك خفاياها وتحديد طبيعة العلاقة بين أجزائها ، وقد قمنا باستخدامه بغرض الحصول على مختلف الحقائق و المعلومات المتعلقة ببرامج التنمية المستدامة في الجزائر و علاقتها بالفواعل المحلية .

الإطار النظري :

اعتمدنا في دراستنا هذه على الإقترابات التالية :

2/الاقتراب القانوني: يهدف هذا الاقتراب إلى تحليل المواد والنصوص القانونية ، وقد قمنا باستخدامه في تحليل بعض النصوص القانونية المتعلقة بالجماعات المحلية وعدة مواد قانونية أخرى كالقانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بالإضافة إلى نصوص قانونية أخرى.

3/الاقتراب البنيوي الوظيفي:الذي يركز على البنية والنظام و الوظيفة، ،قمنا باستخدامه في دراستنا من خلال البني المتمثلة في الفواعل المحلية وبيان العلاقة بينها،و النظام الذي يضم مختلف التفاعلات ،بالإضافة إلى توضيح وظائف الفواعل المحلية كبني أساسية.

أهمية الدراسة:

- ضرورة توضيح الدور الذي تلعبه مختلف الفواعل المحلية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي في الجزائر .
- التحقق من الإمكانات المتاحة لبلوغ التنمية المستدامة و لبلوغ التنمية المستدامة و كذا المعيقات التي تحد من تكريس مبادئها .
- بيان الأهمية الأساسية للفواعل المحلية في مجال التنمية المستدامة باعتبارها هيئات محلية قريبة من أفراد المجتمع التي من خلالها يتمكنون من التعبير عن توجهاتهم و أفكارهم اتجاه السياسات و البرامج التي تضعها الدولة في مجال التنمية المستدامة .

أسباب اختيار الموضوع :

1/ الأسباب الذاتية :

- الرغبة و الميول نحو البحث و التطلع في مجال التنمية في الجزائر ، و معرفة ما تحققه في مجال تطوير مجالات التنمية المستدامة .

- الرغبة في التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه الفواعل المحلية.

2/ الأسباب الموضوعية :

- ارتباط الموضوع ارتباطا مباشرا بمجال تخصصنا و المتمثل في إدارة الجماعات المحلية .

- الأهمية التي يكتسبها موضوع بحثنا من حيث دور الجماعات المحلية و القطاع الخاص و المجتمع المدني في إنجاح سياسات التنمية المستدامة .

أدبيات الدراسة: في بداية بحثنا هذا اطلعنا على بعض الدراسات السابقة في هذا الموضوع نذكر أهمها

1/**كتاب التنمية المستديمة :فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها** للدكتور عثمان محمد غنيم والدكتورة ماجدة أبو زنط ، و هذا الكتاب يعد مرجعا أساسيا للعديد من البحوث و الدراسات الأكاديمية والجامعية ,حيث تناول الكتاب مفهوم التنمية المستديمة و مختلف أبعادها كما تطرق الكاتب من خلاله إلى إشكالية التنمية المستديمة من عدة زوايا ومحاولة معالجتها مع تركيزه على الآثار و المخاطر البيئية.[1]

2/**كتاب التنمية المستدامة و الأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية و حقوق الإنسان** للدكتورة رواء زكي يونس الطويل ,تناول هذا الكتاب أثر التنمية المستدامة عبر الأجيال في ظل الديمقراطية و حقوق الإنسان بالإضافة إلى علاقة التنمية مفاهيم أخرى كالأمن الاقتصادي و البطالة و عدة مفاهيم أخرى ترتبط بمختلف الجوانب الاقتصادية ,الاجتماعية ,الثقافية مع التركيز على حقوق الإنسان .[1]

1- عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط ، **التنمية المستديمة :فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها** (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014) 233 ص.

2- رواء زكي يونس الطويل ، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية و حقوق الإنسان** (الأردن : دار الزهران للنشر والتوزيع، 2010) 360 ص.

مقدمة :

1/**كتاب الوقائع الاقتصادية:العولمة الاقتصادية – التنمية المستدامة** للدكتور عبد الله خبابة و الدكتور رابح بوقرة ، تناول هذا الكتاب مختلف الوقائع الاقتصادية مع ربطها بمفهوم العولمة و مختلف آثارها ،كما تناول مفهوم التنمية المستدامة بمختلف عناصرها و القمم الرئيسية لموضوع التنمية المستدامة وكما قدم الكتاب نظرة حول التنمية المستدامة في الجزائر من خلال التطرق إلى الجانب التشريعي و أهم الاستراتيجيات الحكومية في مجال التنمية و هذا ما سنثريه من خلال بحثنا من خلال إضافة الدور الذي تلعبه الفواعل المحلية إلى جانب الدولة في مجال تحقيق التنمية المستدامة .[1]

2/**كتاب مشكلا ت التنمية و البيئة و العلاقات الدولية للدكتور عبد الرزاق مقري** , تناول هذا الكتاب دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية و القانون حول نظرتها لمشكلات التنمية والبيئة،كما ربطها بمتغير العلاقات الدولية .[2]

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية الموضوع و التأكد من الفرضيات المطروحة بغية التوصل إلى ما يلي :

_ تحديد مفهوم شامل للتنمية المستدامة و معرفة العلاقة بين مختلف أبعدها

_ التعرف على أدوار مختلف الفواعل المحلية في عملية التنمية المستدامة .

_ تقييم أداء الفواعل المحلية و معرفة أهم العراقيل التي تواجهها أثناء تطبيقها للبرامج التنموية .

_ محاولة معرفة أهم سياسات التنمية المستدامة الموضوعة من طرف الجزائر و مدى ملاءمتها للأهداف التنموية المحلية .

1- عبد الله خبابة و رابح بوقرة ، **الوقائع الاقتصادية : العولمة الاقتصادية – التنمية المستدامة** (الجزائر : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009) 403 ص.

2 - عبد الرزاق مقري ، **مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية** (الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2008) 432 ص .

تقسيم الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول هو بمثابة إطار مفاهيمي يشمل مبحثين، المبحث الأول يتعلق بالتنمية المستدامة بداية من المصطلحات الأساسية للتنمية المستدامة ثم تعريفها وأهم خصائصها بالإضافة إلى مبادئها و الأهداف التي تسعى إليها التنمية المستدامة، أما المبحث الثاني فهو يحتوي على مفاهيم مختلف الفواعل المحلية بداية من الجماعات المحلية ثم القطاع الخاص كفاعل محلي ،ثم المجتمع المدني.

الفصل الثاني تناولنا فيه أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة وقمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث ،المبحث الأول يتمثل في البعد الاقتصادي ومؤشراته ،المبحث الثاني البعد الاجتماعي و مؤشراته ،أما المبحث الثالث فيتمثل في البعد البيئي و مؤشراته.

أما الفصل الثالث فهو معنون بالسياسات المحلية للتنمية المستدامة في الجزائر ،قسمناه إلى أربعة مباحث،المبحث الأول خصصناه لسياسات الدولة للتنمية المستدامة على مستوى الجماعات المحلية،أما

المبحث الثاني فيتمثل في دور القطاع الخاص في ترقية سياسات التنمية المستدامة محليا،و المبحث الثالث يتناول دور المجتمع المدني في إنجاح سياسات التنمية المستدامة على المستوى المحلي،أما المبحث الرابع فيتمثل في التحديات التي تواجهها الفواعل المحلية و حلول مواجهتها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

تسعى مختلف الدول إلى الوصول إلى أفضل مراتب التنمية فهي أصبحت تعد مطلب ضروريا سواء لدى الدول المتقدمة أو النامية، لهذا كان لزاما عليها بلورة استراتيجيات تمكنها من تحقيق أهدافها التنموية و مع التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم ظهرت عدة مفاهيم ترتبك بالتنمية بمفهومها الاقتصادي .

ومن أهم هذه المفاهيم نجد التنمية المستدامة الذي يعد مفهوم حديث النشأة بدا في الظهور بعد مؤتمر 1987 حيث باتت قضايا البيئة و التنمية المستدامة تستقطب اهتمام العديد من الدارسين و الباحثين والفاعلين في موضوعات البيئة و التنمية و الموارد المتجددة و غير المتجددة و كيفية الحفاظ عليها، وهنا تطرح فكرة الاستدامة التي تعنى بإدارة موارد الأجيال الحالية و ضمان الحفاظ عليها و استفادة الأجيال القادمة من تلك الموارد.

و تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى اعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة،و تسير نحو استكمال مشاريعها التنموية بكل أبعادها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى وضع سياسات و إجراءات لتحقيقها.

و لإنجاح هذه السياسات و البرامج لابد من إشراك كل الأطراف فقضية التنمية المستدامة هي مسؤولية مشتركة بين كل من الحكومة بمشديها المركزية و اللامركزية، و القطاع الخاص و المجتمع المدني بمختلف وسائله.

و يوضح هذا الفصل مختلف المصطلحات الأساسية ذات العلاقة بمفهوم التنمية المستدامة و كذا تعريف التنمية المستدامة و ذكر خصائصها و الأهداف و المبادئ التي تقوم عليها.

بالإضافة إلى مختلف الفواعل المحلية (الجماعات المحلية ،القطاع الخاص و المجتمع المدني) التي تساهم في تطبيق و بلورة برامج التنمية المستدامة على الصعيد المحلي.

المبحث الأول: التنمية المستدامة.

اكتسب موضوع التنمية المستدامة أهمية بالغة في الآونة الأخيرة نظرا لارتباطه الوثيق بمجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و حتى البيئية، فالتنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بحقوق و احتياجات الأجيال القادمة من الموارد، كما أنها تهتم بتوفير البيئة المناسبة التي تضمن العيش الملائم لمختلف الأفراد.

إن التنمية المستدامة تعد مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة و الإنصاف في توزيع مكاسب التنمية و الثروات بين كافة الأجيال. و إن استخدام هذا المصطلح و اعتماد تطبيقه يختلف من مجال إلى مجال آخر.

أولا : المصطلحات الأساسية للتنمية المستدامة.

قبل التطرق لمفهوم التنمية المستدامة ارتأينا تعريف بعض المصطلحات ذات الصلة بهذا المفهوم والمتمثلة في :

1. التنمية: و هي إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، و بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات المجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباعه لتلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.[1]

فالتنمية مفهوم ذو مدلول اقتصادي و اجتماعي و سياسي و ثقافي و هو لا يرتبط بقطاع من المجتمع دون آخر،فالتنمية ليست وقف على البيروقراطية، و التنمية إطار عملي يشترك فيه و يساهم فيه جميع المؤسسات و القطاعات و الأفراد كل حسب دوره فالإنسان هو هدف التنمية و وسيلتها بحيث يبذل الجهد الكافي في سبيل تحقيق أهداف تلك السياسات.[2]

و التنمية أيضا هي توفير عمل مربح و نوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب و هو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية و الدخل و تطوير للمقدرة البشرية، و حسب هذه الرؤيا فان هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم ،و هكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات و ليس عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي و الاقتصادي و يبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية، و لكن تحتوي أيضا على العلم و الثقافة و حق التعبير و الحفاظ على البيئة و ممارسة الأنشطة الخلاقة و حق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية و المقبلة. [3]

2. **النمو:** يعني النمو التلقائي لشيء موجود أصلا، كما انه يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب من جوانب الحياة في فترة أطول من التنمية.

---

1. رشاد احمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**(مصر:دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2011)، ص 10.

2.أسامة عبد الرحمان، **البيروقراطية النفطية و معضلة التنمية**، عالم المعرفة، العدد 57 ، (1978): ص18.

3.خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة** (الإ،كندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص19.

و يمكن الإشارة إلى المفهوم الاقتصادي للنمو، فالنمو الاقتصادي يعني الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، و تنتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني و زيادة الإنتاج بالنسبة للفرد، و بالتالي فان أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرافقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. [1]

3. البيئة: باللغة الفرنسية «**Environnement**» وردت في معجم لاروس (**La petite Larousse**)

هي مجموعة من العناصر الفيزيائية و الكيميائية و البيولوجية سواء كانت طبيعية أو اصطناعية و التي يعيش فيها الإنسان و الحيوان و النبات و كذا العناصر.

و كذا يعني مصطلح البيئة الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر و يؤثر فيه، بكل ما يشمله هذا المجال المكاني من عناصر و معطيات سواء كانت طبيعية كالصخور و ما تضمه من معادن و مصادر طاقة و تربة و موارد مياه و عناصر مناخية من حرارة و ضغط و رياح و أمطار و نباتات طبيعية و حيوانات بحرية و برية، أو معطيات بشرية أسهم الإنسان في وجودها من عمران و طرق نقل ومواصلات و مزارع و مصانع و سدود...الخ [2]

و تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاّحيوية، و الحيوية كالهواء و الجو و الماء و الأرض و باطن الأرض و النبات و الحيوان و بما في ذلك التراث الوراثي، و أشكال التفاعل بين هذه الموارد و كذا الأماكن و المناظر و المعالم الطبيعية. [3]

و يرى بعض العلماء أن البيئة تشمل أيضا ما يسود من تغيرات اجتماعية و نفسية تؤثر في الإنسان وتتأثر بوجوده في إطار البيئة. [4]

1.عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور** إسلامي (مصر: دار الجامعة الجديدة، 2011) ص.ص 76. 152.

2.عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة** (رسالة دكتوراه علوم في الحقوق، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، 2013). ص 13.(نقلا عن الموقع الالكتروني .تاريخ الاطلاع.05 ماي 2016 13:47)

Sites-univ-biskra.dz/pj/images/stories folio2015/bits p/droit.pdf.

3.الجمهورية الجزائرية الشعبية، قانون رقم 03 – 10 المؤرخ في 13 جويلية 2003 ، **المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة** ،الجريدة الرسمية العدد 43 الصادر بتاريخ 20 جويلية 2003 ، المادة الرابعة، ص 10.

4.عيسى علي إبراهيم و فتحي عبد العزيز أبو راضي، **جغرافية التنمية و البيئة** (بيروت: منشورات دار النهضة العربية، 2004)، ص187.

و البيئة كنظام حيوي Ecosystem تتفاعل مع بعضها البعض لتكون مصدرا للاحتياجات البشرية للاستمتاع بالموجودات أو الأصول الطبيعية **Natural Assets** فالمياه توفر للإنسان الموارد المائية الطبيعية اللازمة له و للحياة العامة، و لتزويد الجسم البشري باحتياجاته من مياه الشرب.[1]

و يعد مفهوم البيئة اقرب المفاهيم إلى التنمية المستدامة ،حيث بدا الاهتمام بالعلاقة بين التنمية المستدامة و البيئة منذ 1992 من خلال مؤتمر ريو ديجانيرو «قمة الأرض»، حيث كان هناك اقتناع عام بان مشكلات البيئة و التنمية متداخلة لا يمكن فصلها عن بعضها و منذ ذلك الوقت ظهر مصطلح التنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة. [2]

و قد أشار المبدأ الرابع الذي اقره مؤتمر ريو ديجانيرو 1992 انه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية و لا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها،[3] فحماية البيئة و نموها أصبح ركنا أساسيا للتنمية، لأنه بدون هذه الأخيرة تبقى الموارد غير كافية و بالتالي تتدهور البيئة. [4]

- الحفاظ على التربة الخصبة الصالحة للزراعة.
- تلقيح عدد كبير من المحاصيل.
- العمل على تلطيف و اعتدال الطقس.
- توفير منتجات الغذاء من البحر.
- الحفاظ على الثروة الزراعية بمتابعة أهم الطرق الآمنة لمواجهة الإصابات الزراعية.
- التقليل من حدوث الفيضانات و الجفاف إلى أدنى حد.

1.احمد فرغلي حسن، **البيئة و التنمية المستدامة: الإطار المعرفي و التقييم المحاسبي** (القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث، 2007) ص 5.

2.خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

3.ديوان أصدقاء المغرب، **التنمية المستدامة و أبعادها**. نقلا عن الموقع الالكتروني (تاريخ الاطلاع : 2016/04/18) https://ar-ar.facebook.com/permalink.phpstory-fbid.

4عبد الرزاق مقري ، مرجع سبق ذكره، ص 255 .

إن الأمن البيئي يشمل مجموعة من الجهود المبذولة من الدول و الأفراد من اجل تحقيق الرفاهية و التقدم الاجتماعي و حماية المواطن من المخاطر و هو ما يعني حماية الإطار الذي يعيش فيه و هو البيئة ومواردها من خلال وقف توليدها و الحد من إفسادها و تدهورها إضافة إلى الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية البيئية، و وصولا إلى الأمن البيئي المنشود فان الوعي لمشكلات البيئة و تأثيرها على البيئة ومواردها من خلال الإدراك لطبيعة البيئة و مكوناتها و التفاعلات فيما بينهم أمر مطلوب لتحقيق وعي بيئي يؤدي إلى تغيير السلوك و الممارسات تجاه البيئة و مواردها. و لذلك فالأمن البيئي يستلزم الحفاظ على التوازن بين الأنظمة البيئية أو الدورات المناخية أو الأنظمة الطبيعية. [1]

4.التنمية الاجتماعية: و هي مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به و بالاهتمام و خلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة و الخدمات الاجتماعية.[2]

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة و خصائصها.

ا. تعريف التنمية المستدامة:

يعود مصطلح التنمية المستدامة إلى مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي حول البيئة البشرية في ستوكهولم سنة 1972، و قد أصبح هذا المصطلح محل اهتمام واحد من الأفكار التي تربط بين البيئة و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، و أصبحت الاستدامة تمثل منهجياتهم بالفقر و البيئة و المساواة.

فالاستدامة Isustainability هي المفهوم الأساسي في الحركة الايكولوجية و هو جوهري فعلا، و قد أعطى ليستر براون من مؤسسة المرافعة العالمية تعريفا واضحا و بسيطا فالمجتمع المستدام حسبه هو ذلك الذي يلبي حاجياته دون أن ينقص من فرص الأجيال المستقبلية و هذا باختصار هو التحدي العظيم لعصرنا هذا. [3]

1- خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ، 25-26.

2 - محسن يخلف، «**دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة**» (مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة ، 2014) . ص 52.(نقلا عن الموقع الالكتروني.تاريخ الاطلاع 05ماي2016 . 11:36)
Dispace-univ-biskra.dzM8080/jspmi/bits tream/123456789/soc/1/pdf.

3- صلاح عباس ، **التنمية المستدامة في الوطن العربي** (مصر : مؤسسة شباب الجامعة ، 2010) ، ص 34.

أما مصطلح التنمية المستدامة فقد اكتسب اهتماما كبيرا خاصة بعد ظهور تقرير لجنة بروتلاند 1987 «Brudtland» تحت عنوان مستقبلنا المشترك حيث كان أول استخدام لهذا المصطلح من قبل رئيسة النرويج « Gro Harlen Brundtland» للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة و المساواة بين الأجيال الحلية و المستقبلية. و قد صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها: التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. [1]

و قد ظهرت بعدها عدة تعار يف للتنمية المستدامة نجد منها تعريف منظمة الأغذية و الزراعة الذي عرّف التنمية المستدامة بأنها: «صيانة و استدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية و الاقتصادية و إدارتها بأرقى التكنولوجيا و العلم المتاحين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال القادمة. [2] كما يعرفها البنك الدولي للتنمية المستدامة بأنها: «تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة و ذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن».[3] و التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. أو هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار و تمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، أو هي تنمية قابلة للاستمرار و هي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة، نظام حيوي، نظام اقتصادي و نظام اجتماعي».[4]

و قد عرفت الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي،انجليزي) التنمية المستدامة Sustainable Développement» هي ذلك النوع من التنمية الذي يأخذ في اعتباره التوازنات و الأنساق

و البيئة و يحافظ على البيئة الإنسانية نظيفة و قادرة على تجديد مواردها، و في الوقت نفسه يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الفرد و المجتمع. [5]

1- ريدة ديب، «**التخطيط من اجل التنمية المستدامة**» مجلة جامعة دمشق، العدد الأول،(2009): ص 488.
lefpediq.com/arab/wp-content/uploads/2011/09.pdf.

2- صلاح عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 .

3- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة : الإطار العم و التطبيقات . دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا** (الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2009) ص 14.

4-خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .

5-إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة **للمصطلحات السياسية (عربي،انجليزي)** ، ص 131.

و قد عرف الاقتصادي الشهير روبرت سولو Robert Solo الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1989 التنمية المستدامة بأنها: «عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة و تركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي» و أكد سولو انه بالإضافة إلى الاهتمام بالاستدامة و الأخذ بعين الاعتبار الموارد التي ستورثها للأجيال القادمة وجب التركيز أيضا على نوعية البيئة التي تشمل الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بما تحتويه من مصانع و معدات و تكنولوجيا و مختلف أدوات الإنتاج.[1]

و نجد أيضا وليام رولكزهايم Wiliam Rolckzhaim مدير حماية البيئة في و م ا على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، و ذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان و ليستا متناقضتان، أي بمعنى أن هذان المصطلحان –التنمية الاقتصادية و البيئة– هما مصطلحان متكاملان و متممان لبعضهما البعض.[2]

أما المشرع الجزائري فقد وفق بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة حيث عرفها على أنها: «هي التوفيق بين تنمية اقتصادية و اجتماعية قابلة للاستمرار و حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية».[3] و نجد تعريف آخر للتنمية المستدامة من قبل ادوارد باربر Edward Barbier بأنها: «ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة» [4]. و تتضمن التنمية المستدامة مجموعة من العناصر أهمها:

- ضمان النمو الاقتصادي: مستوى الراحة و الرفاهية الذي يعيش فيه الشمال حاليا يجب أن يصله الجنوب أيضا و كذلك الأجيال المستقبلية.
- المحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل: لابد أن يتم تطوير حلول معيشية على المستويين الاجتماعي و الاقتصادي حيث يتم استهلاك مواد أولية اقل و كذلك إنقاص نسبة التلوث.

---

1. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 13.
2. رابح بلقاسم، مرجع سابق، ص .52.
3. قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق ، ص09.
4. أسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية** (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول: «السياسات و التجارب التنموية بالمجال العربي و المتوسطي» –11– تونس، 26-27 افريل 2012) ، ص 5 .

- العمل على التنمية الاجتماعية في كل أنحاء العالم: بحيث يتم توفير حاجيات الناس من العمل و الغذاء و التعليم و الطاقة و الصحة و غيرها.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريفا إجرائيا للتنمية المستدامة، بأنها هي التنمية الحقيقية القادرة على الاستمرار و التواصل من خلال استخدامها للموارد، بحيث تحافظ على التوازن بين مختلف الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية، و هذا يتحقق بوجود فواعل محلية تسعى لتلبية مختلف حاجيات المجتمع المحلي مع ضمان تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها.

II. خصائص التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية و التي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها. وفيما يلي سنذكر بعض السمات (الخصائص) الأساسية للتنمية المستدامة :[1]

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها اشد تداخلا و أكثر تعقيدا و خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي و ما هو اجتماعي في التنمية.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية و الإبقاء الحضارة الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات.
- عناصر التنمية المستدامة عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات و القطاعات والجماعات، و لا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
- التنمية المستدامة عملية واعية، و هذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، و إنما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى و أهداف مرحلية و مخططات و برامج.

1. عبد الرحمان العايب، «**التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**» (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2011) ، ص14(نقلا عن الموقع الالكتروني.تاريخ الاطلاع 03 فيفري 2016 16:20) Univ-setif-dz/doctorat/images/stories/pdf-theses faculty/fxy/theses.

- بناء قاعدة و إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، و هذا يتطلب من عملية التنمية المستدامة أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة، و طاقة مجتمعة متجددة لم تكن موجودة من قبل و أن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة متشابكة و متكاملة قادرة على التكيف مع التغيرات الحاصلة[1].

ثالثا: مبادئ و أهداف التنمية المستدامة.

I. مبادئ التنمية المستدامة :

أ- مبادئ الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:

احتوى بيان **ريودي جانيرو*** على 27 مبدأ للتنمية المستدامة و نذكر بعض هذه المبادئ:

- حق الإنسان في حياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة.
- لابد من تحقيق التنمية بحيث يتم إشباع الاحتياجات الإنمائية و البيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة.
- القضاء على الفقر و تقليص الفوارق في مستويات المعيشة في أنحاء العالم أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية البيئة يشكل جزء لا يتجزأ من عملية التنمية بحيث لا يمكن النظر فيه بمعزل عنها.
- الإجراءات الدولية في مجال البيئة و التنمية يجب أن توضح مصالح و احتياجات جميع البلدان.
- الاعتراف بان جميع البشر سيشاركون في سمات عالمية.
- لتحقيق التنمية المستدامة و جودة حياة أفضل لجميع البشر، على الدول خفض و استبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج و الاستهلاك و تعزيز السياسات الديمغرافية المناسبة.
- التأكيد على دور الجمهور في المشاركة الاجتماعية مع صانعي القرارات، و اللذين تتأثر حياتهم بتلك القرارات المتخذة فيجب أن يشارك في الإجراءات التي تقود القرارات.

1.زرمان كريم ، «**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ، 2001-2009**»، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد رقم 7 . (2010) : ص 195.

* بيان ريودي جانيرو، انبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية كما دعت قمة الأرض الذي أقيم في ريودي جانيرو عام 1992، شاركت فيه 172 حكومة تضم 108 رئيس دولة أو حكومة.

- الصراع بطبيعته مدمر للتنمية المستدامة، السلام و التنمية و حماية البيئة عناصر مترابطة لا تتجزأ.
- تلعب المرأة دورا حيويا في الإدارة البيئية و التنموية، و مشاركتها الكاملة هي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.
- توظيف المبدأ الوقائي أي اتخاذ إجراءات الأزمة لتجنب احتمال جدي لا رجعة فيه لأضرار بيئية أو اجتماعية حتى لو كانت المعرفة العلمية غير مكتملة أو غير حاسمة.
- من المهم أن يدرك المربون، القادة و المواطنون أن التنمية المستدامة مفهوم متطور و أن قائمة الرؤى حول التنمية المستدامة يمكن أن تنمو و تتغير.
- فهم القضايا المحلية في سياق عالمي، و التعرف على حلول لمشكلات محلية من الممكن أن يكون لها عواقب على المستوى العالمي.
- يجب استخدام منهج تفكير كلي بدلا إلى النظر إلى المشكلات بمعزل الاستدامة قضايا مترابطة و جزء من المجموع.
- اخذ وجهات النظر بعين الاعتبار قبل الوصول إلى قرار أو حكم نهائي.
- الاعتراف بان القيم الاقتصادية، القيم الدينية و القيم الاجتماعية تنافس على أهمية الإنسان بمختلف اهتماماته و خلفيته التفاعلية.[1]

ب- مبادئ البنك العالمي للإنشاء و التعمير للتنمية المستدامة:

- تحديد الأولويات بعناية: أي أن مشكلات البيئة و ندرة الموارد الطبيعية باتت من الأولويات.
- الاستفادة من كل دولار: أي أن معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجمة مكلفة بدون مبرر أو لا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب المرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية. و من ثم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة و أفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل (التشيك، المكسيك، الشيلي...).

1. منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، **التربية من اجل التنمية المستدامة**، اليونسكو 2013 ، ص 05.

- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: فبعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف و مفاضلات، و البعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة.
- استخدام أدوات السوق حينما يكون ممكن: إن الحوافز القائمة على السوق و الرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ آو التطبيق، فهي بسبيل المثال: تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث الغازية و تدفق النفايات.
- الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية و التنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما و قدرة مثل فرض رسوم على قيود الاستيراد و لأنواع معينة من المبيدات الحشرية وإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.
- العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية و موضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية.
- الاشتراك الكامل للمواطنين (المشاركة الشعبية): التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار فهي تبدأ في المستوى المحلي أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى.
- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا: يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة، القطاع الخاص، منظمات و المجتمع المدني).
- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة و الفعالية: أي بإمكان الإداريين البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف.
- إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فان الوقاية تكون أحسن سبيل و أكثر فعالية من أي أسلوب آخر أو بمعنى آخر من العلاج الذي سيأتي بعد حدوث الكوارث.[1]

1 .رابح بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص-ص . 56-59.

ج- المبادئ العامة للتنمية المستدامة:

يرى البعض أن التنمية المستدامة تقوم على مبادئ أساسية تسمح بتبني أنماط إنتاج و استهلاك تحترم البيئة الطبيعية و الإنسانية و تسمح لجميع سكان الأرض بتلبية حاجاتهم الأساسية من غذاء، سكن، لباس، تعليم و العمل و العيش في بيئة سليمة.[1]

و يمكن أن نختصر مبادئ التنمية المستدامة في مبدأين أساسيين هما:

. مبدأ استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة: و هو يعد أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية، و ذلك دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين تلك الجوانب فالتنمية المستدامة تسعى إلى تطوير حياة الفرد في مختلف مناحي الحياة بصفة متساوية دون التقصير في أي جانب لان ذلك يعرقل نجاح خطط التنمية المستدامة.[2]

و يعد أسلوب النظم المنظومات Systems Approach شرطا أساسيا لتنفيذ و إعداد خطط التنمية المستديمة، و ذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لآي مجتمع بشقيها الطبيعي و البشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل.

و إن أي تغيير يطرأ على محتوى و عناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس و يؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر و محتويات النظم الفرعية الأخرى، و من ثم في النظام الكلي للأرض.

و تسعى التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، و بشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة.[3]

---

1 عبد الجليد هويدي، «**العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية و التنمية المستدامة**»، الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد، 09 (2014): ص218.

2 سمير خبري مرسي غانم، «**معوقات التنمية المستدامة في العالم الإسلامي**» ، محاضرات في الاقتصاد (قسم العلوم الإدارية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية) ، ص 2 .

3 عثمان محمد غنيم و ماجدة ابوزنط، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

. مبدأ تدعيم المشاركة الشعبية:

يتجسد هذا المبدأ في إعداد و تنفيذ و متابعة خطط التنمية المستدامة[1]، و هو يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة و وضع السياسات و تنفيذها، فهي تبدأ في المستوى المكاني المحلي أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى، و هذا يعني أنها تنمية من أسفل Fromm Bellow Développement و ليتم تحقيقها بشكل فعال وجب توفير قدر من اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية و الأهلية و السكان بشكل عام من المشاركة في مختلف خطوات إعداد و تنفيذ و متابعة خططها و لعل أهم عامل يجعل التنمية تتم من الأسفل هو الدور الفعال الذي تلعبه الحكومات المحلية و المجالس البلدية من خلال إجراءات و قرارات تخدم حاجات و أولويات المجتمع[2]،مما يساهم في إنجاح مخططات التنمية المستدامة في مختلف المجالات.

II. أهداف التنمية المستدامة:

باعتبار التنمية المستدامة عملية واعية و شاملة و متكاملة في مختلف أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية و الإنسان الذي هو غايتها، لذا عليها تحقيق العدل و الإنصاف بين مختلف الأجيال بالمقابل مساهمة كل الفئات الاجتماعية بتوظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف. [3]

1.سمير خيري مرسي غانم، مرجع سبق ذكره، ص 2 .

2.عثمان محمد غنيم و ماجدة ابوزنط ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

3.ياسمينة زرنوخ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر** (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006) ص 129 .

و إن للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها من خلال آلياتها و أجهزتها و المتمثلة في : [1]

- تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع.
- احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية و عناصر البيئة و عدم الإضرار بها، إضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان و تنمية إحساس الفرد بمسؤوليته تجاه المشكلات البيئية.
- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، من اجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، و جمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم.
- إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة.
- التركيز بوجه خاص على الأنظمة المعرضة للأخطار، سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتصحر، أم مصادر مياه معرضة للنضوب أو التلوث، أم نموا عمرانيا عشوائيا.[2]

بالإضافة إلى أهداف أخرى للتنمية المستدامة تتمثل في:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة.
- تحقيق الاستغلال و الاستخدام العقلاني للموارد.
- إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع.
- تحقيق نمو اقتصادي و العمل على المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة و بين أبناء الجيل الواحد.[3]

---

1. مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، **التنمية المستدامة**، جوهانسبورغ، 2002 ، ص 62 .
2. مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 62 .
3. سمير خيري مرسي غانم، مرجع سابق، ص 2 .

المبحث الثاني: الفواعل المحلية.

إن التنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كافة الفئات و القطاعات و الجماعات بشكل متناسق، و لا يجوز اعتمادها على فئة أو مورد واحد دون آخر، بحيث لا يمكن قيام تكافئ للفرص والتوزيع العادل للثروات و هذا لضمان استدامة الموارد التي تعتبر مسؤولية كل الفواعل و الأطراف وبذلهم لكل المجهودات كل حسب تخصصه و مستواه و توجيهها لتحقيق تنمية مستدامة و رشيدة.

فالتنمية المستدامة تعمل على زيادة فرص الشراكة و المشاركة من اجل تبادل الخبرات و المهارات وتساهم في تفعيل دور التعليم و التدريب و الإبداع و البحث عن أساليب جديدة تولد المعرفة العلمية، كما إن التنمية المستدامة و من خلال الجهود التعاونية، و تنوع السياسات و القواعد التي تصنعها الحكومة وتطابقها مع مدى فعاليتها تساهم في تحقيق اندماج و شراكة مع مختلف القطاعات الأخرى كالقطاع الخاص و المجتمع المدني و دورهما في توعية الأفراد و الجماعات بضرورة التضامن و الإسهام في بناء مجتمع موحد من خلال تسخير طاقاتهم و قدراتهم لصناعة المستقبل للأجيال القادمة و على هذه الفواعل أن تتمتع بدرجة عالية من الفعالية و الكفاءة في أداء مهامها و إدارة مواردها.

أولا: الجماعات المحلية.

الجماعات المحلية هي وسيلة من وسائل تطبيق التنظيم اللامركزية أو الإدارة المحلية و من خلالهما تنفذ الدولة برامجها التنموية بصفتها الأقرب إلى المواطن و تتعدد التسميات و تختلف فيما يخص مفهوم الجماعات المحلية و هناك من يسميها الإدارة المحلية و هناك أيضا من يطلق عليها اسم الحكم المحلي.

و تعرف الجماعات المحلية على أنها: «مجموعة من السكان يقطنون حدودا ترابية معينة من خريطة الدولة يتميزون بخصائص محدودة و بقيم اجتماعية لها علاقة بالعادات و التقاليد و الأعراف التي تفرزها الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية للجماعة التي تنتخب من يمثلها في المجلس الشعبي المحلي الذي يشرف على تنظيم الشؤون العامة للجماعة و تساعد المواطنين على تنظيم شؤونهم الخاصة، كما تعمل على أحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية من اجل النهوض بالجماعة على جميع المستويات في إطار التنسيق مع الإقليم و على المستوى الوطني.[1]

كما تعرف الجماعات المحلية بأنها: «حكم السكان المحليين أنفسهم يقيمون من بينهم ممثلين يقومون على مصلحتهم و يدعمون شؤونهم».

و تعرف أيضا بأنها: «الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية و المحلية بما يمكن الأجهزة المحلية من إدارة مرافقها بصورة مستقلة في إطار تنظيم قانوني».

1.إبراهيم بن عيسى، **الحكم الراشد في المالية المحلية** (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011 ، ص 14 .(نقلا عن الموقع الالكتروني.تاريخ الاطلاع.28 فيفري2016 18:10)

https://www.post ceist-dz/detail.php ?id=63445.

و هناك من يعرفها بأنها: « أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية و تربط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون».[1]

و تعرف الجماعات المحلية أيضا بأنها: «أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يراد به توزيع الوظيفة بين السلطة المركزية في الدولة و بين الهيئات الإدارية المحلية المنتخبة و المتخصصة على أساس إقليمي لتباشر ما يعيد به إليها من مسائل تخص مصالح السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية».[2]

أما الإدارة المحلية فيعرفها الكاتب البريطاني كرام مودي Modie Grame أنها: مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية و يكون عرضة للمسؤولية السياسية إمام الناخبين سكان الوحدة المحلية و يعتبر مكملا لأجهزة الدولة.[3]

و كما اشرنا سابقا حول اختلاف تسميات الجماعات المحلية أو الإدارة المحلية فإننا نجد الاتجاه الانجليزي يعرف الإدارة المحلية على أنها: «مجلس منتخب تتركز فيه السلطات المحلية و يكون مسؤول سياسيا أمام الناخبين المحليين و يعتبر مكملا لأجهزة الدولة. كما يعرفها على أنها ذلك الجزء من الحكومة الذي يختص أساسا بالموضوعات التي تهم سكان منطقة معينة بالإضافة إلى المسائل التي بنظر البرلمان ملائمة إدارتها بواسطة سلطات منتخبة تكمل الحكومة المركزية أما الاتجاه الفرنسي فيعرفها على أنها عبارة عن هيئة محلية تقوم على إدارة نفسها بنفسها s'administrer elle-même

و تطلع بتصريف شؤونها المحلية بشرط توفر عناصرها و عدم خضوع هذه الهيئات لرقابة صارمة من جانب السلطات المركزية.[4]

1-محسن يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 14.

2 -محسن يخلف، المرجع نفسه، ص 14-15 .

3-محمد محمود الضامنة، «**نظم الإدارة المحلية: المفهوم و الفلسفة و الأهداف**» ورقة بحث قدمت في الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي». سلطنة عمان، 18-20 أوت 2003 ، ص 08 .

4 -محسن يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 14.

و هناك تعريف أخر للإدارة المحلية على أنها: «أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تبا شره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا، بهدف تنمية مجتمعاتها و إشباع حاجات أفرادها، مع خضوع هذه الهيئات لقدر من الرقابة من طرف السلطة المركزية».[1]

و هناك من يطلق على الجماعات المحلية اسم الحكم المحلي في بعض الدول و ذلك لتمتعها بالاستقلال المالي الواسع عن الحكومة المركزية إلى درجة شبيهها بالحكومة المحلية، حيث يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على انه: «يتألف الحكم المحلي من مجموعة من المؤسسات و الآليات و العمليات التي تسمح لمواطنيها و مجموعاتهم بتبيان مصالحهم و احتياجاتهم و تسوية اختلافاتهم ، و ممارسة حقوقهم و واجباتهم على المستوى المحلي. و يتطلب ذلك شراكة بين كل مؤسسات الحكم المحلي و منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص. بغية تحقيق تنمية محلية و تسليم الخدمات على نحو يتسم بالشراكة و الشفافية و المسائلة و الإنصاف ، و يتطلب ذلك تمكين الحكومات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد، و بناء قدراتها حتى تغدو قادرة على العمل كمؤسسات تشاركيه سريعة الاستجابة، و مسؤولة عن هموم و احتياجات المواطنين كافة».[2]

كما يعرف الحكم المحلي على انه: « توزيع السلطة التشريعية و التنفيذية و القضائية بين أجهزة السلطة المركزية في العاصمة و بين وحدات الأقاليم و هو بهذا الشكل يأخذ طابعا سياسيا و دستوريا».

و يعرف أيضا: «فرع من فروع الإدارة العامة للدولة يهتم بالمشاركة في إدارة الشؤون العامة في كل إقليم بمعرفة ممثلين عن المجتمع المحلي، و انه رغم رقابة الحكومة المركزية إلا أن هيئات الحكم المحلي تتمتع بقدر مقبول من مسؤولية الخدمات و المشروعات و لها سلطات تقريرية واسعة».[3]

1.ياقوت قديد، «**الاستقلالية المالية للجماعات المحلية**» (م1كرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011) ، ص 49 .

2.محسن بخلف ، ص 15 .

3.بلال خروفي، «**الحكومة المحلية و دورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية : دراسة حالة الجزائر**» (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012) ، ص 33 .(نقلا عن الموقع الالكتروني.تاريخ الاطلاع 04مارس2016 21:15)

Dispace.univ-ouargla-dz/jspmi/handle/123456789/1433.

تختلف أساليب تنظيم الإدارة المحلية و مستوياتها من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف السياسية والاجتماعية و الاقتصادية لكل دولة، فنجد أن نظام الإدارة المحلية إما قائم على نظام المقاطعات و إما على نظام المحافظات أو نجده قائم على نظام البلديات و الولايات.

أولا: نظام المقاطعات: نجد أن النظام الانجليزي قائم على نظام المقاطعات، و قد مر بعدة مراحل إلى إن وصل إلى النظام الحالي فبموجب القانون المحلي النافذ حاليا في بريطانيا فإنها مقسمة إلى ثلاث مستويات هي: المقاطعات، المراكز، الأبرشيات، و تعتبر المقاطعات البريطانية اكبر الوحدات المحلية في النظام البريطاني، و تنقسم كل مقاطعة إلى مراكز.

ثانيا: نظام المحافظات: يقوم النظام الفرنسي على مجالس محافظات و مجالس البلديات، و يرجع الاهتمام بهذا النظام إلى انه يشكل احد الأنماط الأساسية في نظم الإدارة المحلية في العالم لما يتميز به من خصائص تجعله منفردا عن غيره من التنظيمات المحلية المعروفة.

كما يقوم النظام في مصر على مجالس المحافظات و مجالس المراكز، فالمحافظات في مصر هي مجتمعات حضارية بالكامل أو مزيج من الحضرية و الريفية و تضم المراكز مجموعة من المدن و كذلك مجموعة من القرى كما نجد الأحياء و هي اصغر وحدة محلية.[1]

ثالثا: نظام الجماعات المحلية «الولاية-البلدية»: تعتمد معظم الدول على اختلاف أنظمتها السياسية بنظام الإدارة المحلية حيث أصبح من مظاهر الدولة الحديثة و قد أخذت معظم الدول تتبع أسلوب اللامركزية المرفقية و الإقليمية ممثلة في الإدارة المحلية (البلدية و الولاية) باعتبارها أهم تطبيق لنظرية اللامركزية الإدارية.[2]

---

1. عتيقة جديدي، «**إدارة الجماعات المحلية في الجزائر-بلدية بسكرة نموذجا**» ، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة و إدارة محلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة ، 2002) ص 35 .(نقلا عن الموقع الالكتروني-تاريخ الاطلاع.23مارس2016)

Dispace-univ-biskra-dz :8080/jspmi/bits tream/123456789/3101/01/18%10.pdf

2. عتيقة جديدي، نفس المرجع، ص 36 .

و تعتبر الجزائر إحدى الدول التي أخذت بنظام الجماعات المحلية **(البلدية و الولاية)** حيث نصت المادة 15 من الدستور الجزائري لسنة 1996 على أن: «الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية و الولاية و البلدية هي الجماعة القاعدية».[1]

البلدية: هي القاعدة الإقليمية اللامركزية في الدولة، لها دور بارز في الإدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الأمنية، و المحافظة على الإطار المعيشي و الصحة العمومية للمواطنين، فالبلدية تقوم بوضع الخطط و البرامج التنموية.[2]

و للبلدية مجموعة من الخصائص تتمثل في:[3]

1. البلدية مجموعة إقليمية يوجد بين مواطنيها مصالح مشتركة مبينة على حقائق تاريخية واقتصادية.
2. البلدية مجموعة لامركزية أنشئت وفقا للقانون و تتمتع بالشخصية المعنوية.
3. البلدية مقاطعة إدارية للدولة مكلفة بضمان السير الحسن للمصالح العمومية للبلدية.

الولاية: إن الولاية هي وحدة و مجموعة إدارية لامركزية و إقليمية و جغرافية منحت الاستقلالية والشخصية المعنوية، كما منحت أيضا قسطا من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي بالأساسو وليس على أساس فني أو موضوعي.

تعد الولاية همزة وصل بين الحاجات و المصالح و المقتضيات المنجزة عن مصالح الدولة ككل و احتياجات المصلحة العامة في الدولة.

1.بسمة عولمي «**تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر**» ، اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4 ، (د س ن) ، ص 257.

2.عبد الطيف لونيسي، **الرقابة على مالية البلدية** (مذكرة ماستر في الحقوق، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، 2013)

3.بلال خروفي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

كما تعتبر الولاية مقاطعة متميزة و تتمتع بمكانة خاصة في النظام المؤسساتي للدولة، و هي عماد حيث تدخل هذه الأخيرة في مختلف مجالات الحياة المحلية.

و الولاية هي «مؤسسة الوعاء» التي تلتقي فيها اللامركزية و السلطة و من ثم التمايز و الفعالية، التي تجعل من الولاية أنجع مراكز القرار التي تستجيب لانشغالات المواطن و تحقق الانجاز الفعلي لمشاريع الدولة، الولاية تجمع الفاعلين التاليين، المجلس الشعبي الولائي، و الوالي و المجلس التنفيذي.[1]

و للولاية مجموعة من الخصائص و المميزات تتمثل في:

1. الولاية هي وحدة من مجموعة إدارية لامركزية إقليمية و جغرافية و ليست مجموعة او وحدة لامركزية فنية أو مصلحة أو مرفقيه فقد وجدت و منحت الاستقلال و الشخصية المعنوية و قسطا من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي.
2. تعد الولاية كوحدة و مجموعة إدارية لامركزية في النظام الإداري الجزائري حلقة و همزة وصل بين الحاجات و المصالح و المقتضيات و احتياجات المصلحة العامة في الدولة، و تعد الولاية بجهازها الإداري و نظامها القانوني واختصاصاتها العامة عاملا فعالا و وسيلة فنية منطقية ناجعة في تحقيق التنسيق و التعاون و التكامل بين وظائف و اختصاصات المجموعات الجهوية و المصلحة العامة في الدولة.
3. تمتاز الولاية باعتبارها مجموعة أو وحدة إدارية لامركزية في النظام الإداري الجزائري بأنها أوضح صورة لنظام اللامركزية الإدارية اللينة و ليست وحدة أو مجموعة لامركزية إدارية مطلقة.[2]

1.عتيقة جديدي، مرجع سبق ذكره ، ص 37 .

2.قديد ياقوت، مرجع سبق ذكره، ص 94 .

و تختلف أشكال و نظم الإدارة المحلية من دولة إلى أخرى ومن نظام سياسي لأخر و تتحكم في ذلك عدة عوامل أهمها:

- تغيير الدور الذي يلعبه الوحدات المحلية في المجتمع بفعل التغيرات المحلية و الدولية حيث انتشرت الأفكار الديمقراطية عبر ثورة الاتصالات الحديثة و سارت الاتجاهات نحو التحرر والأخذ باليات السوق و الخوصصة و العولمة و أصبحت الدول بمختلف توجهاتها تصطلح بدور جديد في تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية.
- تقوية البناء الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي للدولة و ذلك بتوزيع القوى الايجابية بدل تركيزها في العاصمة و هذا أهم هدف تسعى إليه كل دولة.[1]
- تغيير أنماط الأداء من وحدة محلية لأخرى تبعا لطبيعة الوحدة و حجمها و حاجات أهلها وتفادي تنميط الأداء الذي يعتبر من عيوب الإدارة المركزية.[2]

1.عتيقة جديدي، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

2.سكينة عاشوري ، «**الاتجاهات المعاصرة لنظم الإدارة المحلية**» (مذكرة ماستر في الحقوق ، قسم الحقوق ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014) ، ص 27 .

ثانيا: القطاع الخاص كفاعل محلي

يعتبر القطاع الخاص فاعلا حيويا و مهما من بين الفواعل غير الرسمية، و هو اليوم شريكا أساسيا للدولة، حيث أن أي تنمية مستدامة لتبنى على إنماء اقتصادي عادل تحتاج إلى تعاون و تكافل القطاع الخاص، و لا يمكن إنجاح أي سياسة تنموية دون مشاركته و التنسيق معه.

فقد عرفه «احمد زين العابدين» بأنه: «نشاط غير تطوعي و غير حكومي أو شبه حكومي يقوم به كيان وطني أو كيان أجنبي مانح أو منفذ لبرامج، و يكون النشاط ذا أغراض اجتماعية أو تنموية مختلفة ويحكم هذا القطاع قوانين السوق حيث أن القطاع الخاص هو عمل مبذول دخل نطاق سوق العمل، أي عمل يبذل لأسباب حصول على مقابل مادي أو نقدي واجب السداد يمكن أن يطالب به قانونا أو عرفي».

كما عرفته «سلوى الشعراوي جمعة» بأنه: «مجموع المنظمات أو الجمعيات التي يؤسسها رجال الأعمال و تستعمل أساليب مختلفة و متنوعة لحماية مصالحها الخاصة، و تتنوع مؤسسات هذا القطاع على حساب النشاط الذي تمارسه».[1]

و يعرف القطاع الخاص بأنه: مجموع الشركات و المؤسسات التجارية و الصناعية و المصرفية و غيرها التي تساهم في منظومة التنمية في الدولة.[2]

1.مهدي زغرات، **دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر** (مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2014) ، ص 65 .

2.مفتاح صالح و بن سمينة دلال، **واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر** ، بحوث اقتصادية عربية–العدد 43–44(2008) : ص 116–117 .

يعتبر قانون ترقية الاستثمار الصادر في نهاية 1993 احد أهم القوانين التي فتحت المجال أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي من اجل الاستثمار، و منذ هذا التاريخ انطلق العديد من المشاريع للقطاع الخاص الوطني و بعض المشاريع الأجنبية لأنه و منذ ذلك الوقت منح العديد من الامتيازات و الحوافز بهدف تشجيع و تطوير حجم الاستثمار.[1]

ثالثا: المجتمع المدني.

في ظل ما يعرفه العالم من تطور و مع تراجع دور الدولة كفاعل رئيسي و وحيد ازداد الحديث عن فواعل أخرى تنافس و تساند الدولة في أداء وظائفها، و من بين هذه الفواعل نجد المجتمع المدني و قد طرحت مسالة المجتمع المدني من طرف انطونيو غرامشي في القرن العشرين. و هناك عدة تعاريف للمجتمع المدني أهمها التعريف الذي وضعه غرامشي فهو يرى أن المجتمع المدني عبارة عن جملة من المؤسسات الإيديولوجية (نقابات، جمعيات، أحزاب و وسائل إعلام) مهمتها نشر الهيمنة الإيديولوجية الشاملة على المجتمع بواسطة النخب و المؤسسات المرتبطة بها.

أما بالنسبة لهيجل فان المجتمع المدني يتكون من مجموعة من الأفراد يتعاونون فيما بينهم لتحقيق حاجياتهم و مصالحهم الخاصة، و هو مجتمع الحاجة و المصلحة.

فحسب جون كلارك فان الظاهرة الجديدة في عصر العولمة تتمثل في ترابط المواطنين.[2] و قد عرف **ادم فرجيسن Adam Ferguson** المجتمع المدني على انه: «جماعة مؤسسات الدولة **state institutions** بالإضافة للقانون المدني و الاقتصاد التجاري **commercialeconomy** أي أنها تشمل كل التفاعلات السياسية و الاقتصادية و التجارية التي تمس بناءا اجتماعيا محددا بدولة قائمة و سيدة.[3]

1.المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، **التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعية** ، البحرين ، ص 78 .

2.مسعودي رشيد، مرجع سابق ذكره ، ص – ص 72-73 .

3.امحند برقوق، **دور المجتمع المدني في تزكية الحكم الراشد** (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2008).ص 14.

و نجد تعريف الأستاذ ستيفن ديلو Steven Deûle لا انه: «هناك أشكال عديدة و مختلفة من الجمعيات، غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات ثانوية، هذه التنظيمات التي توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة، تشير إلى حيز مستقل يتخذ للأفراد الانضمام إليها و احد الجوانب المهمة في المجتمع المدني، انه كحيز مستقل يعمل كمصدر ضد سلطة الحكومة المركزية».

أما الأستاذ ألان ريتشارد Alain Richards فانه ينظر إلى المجتمع المدني على انه: «شبكة من التنظيمات و الممارسات و الضوابط التي تنشا بالإرادة الطوعية الحرة لأعضائها، خدمة لمصلحة أو قضية أو تعبيرا عن قيم و مشاعر يعتز بها هؤلاء الأفراد، و هو استقلال نسبي عن سلطة الدولة و عن المؤسسات الإرثية من ناحية أخرى و ملتزمة في نشاطها بالتسامح و احترام الآخرين».[1]

و المجتمع المدني يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي و السياسي و الثقافي خارجا قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة، و تمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير و معارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة فهو إذن مجمل البني و التنظيمات و المؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية

و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة و ينتج فيه الفرد ذاته و تضامناته و مقدساته و إبداعاته[2].

و يمكن تعريف مؤسسات المجتمع المدني بأنها تلك الشبكة الممتدة لتحقيق مصالح أعضائها و المساهمة في صياغة التغير المجتمعي. و هناك من يرى أن مؤسسات المجتمع المدني هي مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة التي تملك المجال العام بين الأسرة و الدولة، أي بين مؤسسات القرابة و مؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها.

كما تعرف على أنها احد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد و الجماعات في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بهدف حماية حقوق و مصالح الفئات و التوفيق بينها، وبما يضمن أعلى درجة من المساواة فيما بينها.

1.محمد بوليفة و علاء الدين الغول، **دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر** (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012) ، ص 12 .

2.منظمة هاريكار غير الحكومية، **دور منظمات المجتمع المجني في التنمية الاجتماعية**، العراق، 2007 ، ص 12.

انطلاقا من التعريفات السابقة يمكن القول أن المجتمع المدني يضم جمعيات و مؤسسات متنوعة الاهتمامات هي تطوعية و حرة، مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومة، تهتم بالقضايا و المصالح العامة وتتسم بالعمل الإنساني و الإنمائي و الثقافي و التعاون المتبادل، و لا تستهدف الربح المادي في أعمالها بل تركز نشاطاتها و اهتماماتها في خدمة المجتمع ، و تحسين ظروف الفئات المحتاجة إليه، فالمجتمع المدني يؤدي وظيفة سامية.

يمتاز المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[1]

1. **الاستقلال (الاستقلالية):** وجود حدود واضحة لتدخل السلطة في المجتمع تحترمها الدولة و تلتزم بها، بما يعطي حرية كبيرة و عدم التدخل إلا في حدود معينة.
2. **الحرية:** و يقصد بها حرية الاختيار و التعبير عن الإرادة بدون أي قيود.
3. **التراضي العام:** حيث يتم إنشاء وحدات المجتمع المدني بالالتزام بقواعد الدستور و القانون و ما تكفله من حريات لحقوق الإفراد.
4. **احترام النظام و القانون القائم:** فقيام مجتمع مدني حقيقي يستلزم وجود دولة قادرة على فرض القواعد القانونية و حماية الحقوق التي ينص عليها الدستور بالنسبة للأفراد و الجماعات.
5. **التعبير و التنافس بالوسائل السلمية:** سعي المجتمع المدني للتغيير لابد أن يكون ملتزما بوسائل و قنوات سلمية في ممارسة نشاطه بدءا من التعبير عن الرأي مرورا بالمطالبة بالتغيير و انتهاء بالاشتراك الفعلي في عملية التغيير.

الشعور بالانتماء و المواطنة: التمتع بهوية مشتركة و الالتزام تجاه الدولة، و وجود مجموعة حقوق و مسؤوليات تربط الأفراد بالدولة على قدم المساواة.

6. **الديمقراطية:** من خلال الاستماع لكافة الأعضاء و استشارتهم فيما يتم اتخاذه من قرارات و تقبل الانتقادات التي تساعد على تصحيح الأخطاء و تقويمها، و لابد أن تأتي القيادة باختيار الأعضاء لها من خلال الانتخابات الحرة و النزيهة تتنج المنافسة المفتوحة و الحقيقية أمام الجميع.

---

1 خالد مصطفى قاسم ، مرجع سابق ، ص – ص . 147 – 148

في ختام هذا الفصل نقول أن التنمية المستدامة كمفهوم تعددت فيه التعارف و وجهات النظر، إلا انه لا يخرج عن إطار التنمية الشاملة التي تسعى لتحقيق التكامل بين النمو الاقتصادي و العدالة الاجتماعية في إطار حماية البيئة و بما يضمن حقوق مختلف الأجيال من الموارد ،و لتحقيق هذا التكامل وجب تدخل مجموعة من الفواعل الرسمية منها و غير الرسمية خاصة على الصعيد المحلي الذي يعد الأقرب إلى المواطن.

و لقد تطرقنا في هذا الفصل لمفهوم مختلف الفواعل المحلية سواء الجماعات المحلية، القطاع الخاص وكذا المجتمع المدني. لكن لا يكتمل دور هذه الفواعل إلا إذا تم إتباع مؤشرات التنمية المستدامة و احترام تجسيدها على ارض الواقع.

و كمدخل للفصل الثاني نشير إلى انه هناك مؤشرات أساسية للتنمية المستدامة وصفت من طرف الأمم المتحدة و هي بمثابة تحديات تسعى مختلف الدول للوصول إليها.

الفصل الثاني

أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة

من خلال التعاريف السابقة للتنمية المستدامة نقول أن التنمية المستدامة هي عملية تسعى لتوفير احتياجات أفراد المجتمع على مختلف الجوانب والأصعدة، فهي التنمية التي تهتم بترقية الحياة الاقتصادية والحفاظ على الموارد مع ضمان استفادة مختلف الطبقات من تلك الموارد بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، لكن لضمان استمرارية الاستفادة من مختلف الموارد خاصة الطبيعية منها، وجب المحافظة على البيئة وحمايتها من أي ضرر قد يصيبها، ومن هنا تأتي فكرة التكامل التي تربط بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة، فهي تنمية توفيقية بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي في ظل حماية البيئة، وبما يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية، إضافة إلى أن هذه الأبعاد الثلاثة تتدخل وتتفاعل فيما بينها، إذ لا يمكن إقصاء أو الاهتمام بجانب دون آخر، بحيث هذا التكامل يحقق الأهداف العامة للتنمية المستدامة، ومن أجل قياس مدى تحقق هذه الأهداف ثم وضع مجموعة من المؤشرات من طرف الأمم المتحدة وصل إلى حوالي 134 مؤشرا متضمنة كل بعد، حيث أقرت قمة الأرض التي انعقدت في البرازيل عام 1992 ، بأهمية مؤشرات التنمية المستدامة وتضمنت جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وذلك لقياس التقدم المحرز في سبيل التنمية المستدامة.

إذ هي تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وتقييم بشكل أساسي حالة الدول من خلال معايير تختلف من دولة إلى أخرى.

وقبل التطرق إلى أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة وجب تعريف المؤشر إذ يعرف بأنه: " أداة تصف بصورة كمية موجزة وصنع ما أو حالة معينة" .

كما يعرف بأنه :" أداة تشير إلى قضية أو ظروف معينة ويقيس مقدار التقدم أو التغير الحادث عبر الزمن".

وللمؤشرات مجموعة من المواصفات والخصائص تتمثل في:

- أن تكون المؤشرات قابلة للقياس.
- أن تكون واضحة ودقيقة ويمكن فهمها وتقبلها.
- أن تعكس شيئا أساسيا عن جوانب المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- أن تكون لها مرجعية.
- أن تقوم على بيانات متاحة أو يمكن جمعها، ويمكن التحكم بها.
- أن تكون حساسة للزمن عبر المكان.

- أن تساعد على المقارنة مع مناطق أخرى.[1]

وسنتناول في هذا الفصل المبحث الأول الذي يضم البعد الاقتصادي الذي يهتم بالاستدامة الاقتصادية ومختلف مؤشراته، أما المبحث الثاني فيضم البعد الاجتماعي أولا ومؤشراته ثانيا بالإضافة إلى المبحث الثالث الذي يتناول البعد البيئي الذي يهتم بالتنمية المستدامة في إطار حماية البيئة ومختلف المؤشرات البيئية.

[1] محمد عبد الباقي، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010)، ص 43 .

المبحث الأول: البعد الاقتصادي ومؤشراته.

لقد أفرزت التطورات الاقتصادية البيئية في العقود الأخيرة إلى وجود فرعا جديدًا من فروع العلوم الاقتصادية وهو علم اقتصاد البيئة الذي يعرف بأنه العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلفة الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية التي تضمن نموًا مستديما، ويهتم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بما يحقق استدامة النمو، والنمو المستديم لا يقاس بمعايير مادية فقط وإنما يجب أن يكون له جوانب مادية، وأخرى نوعية، وبما يعني الاهتمام بنوعية النمو أكثر من كميته، حيث يجب ألا يقوم النمو على تدمير البيئة ومواردها، خاصة الزائلة منها، كما يجب أن يكون مقترنا بخلق المزيد من فرص العمل والتشغيل أو يقوم على العديد من المشاكل والاختناقات الاقتصادية كارتفاع معدلات التضخم أو ارتفاع معدلات البطالة.[1]

وعليه فإن البعد الاقتصادي يركز التأثيرات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة كما يهتم بدراسة الاستدامة الاقتصادية وذلك عن طريق صياغة مؤشرات اقتصادية تقيم وتقيس مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجال تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: البعد الاقتصادي.

يتضمن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة كلا من:

1. **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية** : فبالنسبة للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسيا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية.
2. **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى هذه البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها[2].

---

[1] زكي حمائة، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية المستديمة في الجزائر للفترة 1989 – 2010 (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، 2012) ، ص 111 .

[2] أحمد تى، إستراتيجية الموارد المالية فى الجزائر في ظل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم التسيير ، جامعة بومرداس، 2015)، ص 13 .

3. **الحد من التفاوت في المداخيل:** التنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية، وكذا تقديم القروض إلى القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان، وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل: ماليزيا، وكوريا الجنوبية، وتايوان.[1]
4. **التخفيف من عبئ الفقر:** التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.[2]
5. **تلبية الحاجات الأساسية:** إن التنمية المستدامة ملزمة بتلبية الحاجيات الأساسية للسكان المتزايد عددهم في مختلف أنحاء العالم.

وعليه فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تلبية الحاجات الأساسية من بينها:

1. **العمالة:** وهي حق من حقوق المواطنة الواجب توفيرها للمجتمع تمييزا حتى يساهم المجتمع والجميع في بقائه والنهوض بأمنهم.
2. **ضمان حياة كريمة لكل المواطنين:** وذلك برفع المستوى المعيشي اللائق من سكن، تعليم، صحة...إلخ.
3. **استمرار النمو:** ويكمن في مواجهة الفقر بصفة شاملة ودائمة، مع الحفاظ على المعطيات الطبيعية كالبيئة والإنسانية وتأثير الصناعات وغيرها من هذه الاستمرارية.[3]
6. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا وبدرجة غير متناسبة، يضاف إلى أن هذه البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والمشاركة في الوصول إلى

[1] أحمد تي، مرجع سبق ذكره، ص 14 .
[2] أسامة الخولي، " مفهوم التنمية المستدامة"، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، العدد 09 نوفمبر 1999 ، ص 96 .
[3] خليل خميس، مرجع سبق ذكره، ص 34 .

الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى، باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية ككل.[1]

7. **تقليص حجم الإنفاق العسكري:** التنمية المستدامة يجب أن تهتم في جميع البلدان بتحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية والإسراع بالتنمية.[2]

8. **تقليص تبعية البلدان النامية:** إن تحول العالم إلى زمن العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي مكّن البلدان الغنية من استغلال قدراتها الاقتصادية والتي تعزز من إمكانياتها للتحكم في الأسواق عن طريق خفضها لاستهلاك الموارد الطبيعية، مما ينتج عنه تباطؤ في نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وبالتالي أسعار السلع الأساسية بدرجة اكبر، مما يحرم البلدان من إيرادات هي في حاجة إليها، لذلك وجب إعادة النظر في جوانب الروابط الدولية بين البلدان الغنية والبلدان النامية مما يساعد على تعويض هذه الخسائر عن طريق الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين الدول النامية وهو ما يمكنها من الوصول إلى:

- تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري.
- التوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.[3]

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية.

تتمثل مؤشرات البعد الاقتصادي فيما يلي:

1. **البنية الاقتصادية:** وتعكس تطوير المؤشرات الاقتصادية المستدامة طبيعة تأثير سياسات الاقتصاد الكلي من الموارد الطبيعية ممّا يعد من أولويات قياس التنمية المستدامة وتتمثل أهم مؤشراتها في [4]:

---

[1] محمد بابكر، تقييم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر في ظل الإصلاحات،(مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، 2009) ص 83 .

[2] محمد بابكر، المرجع نفسه، ص 84 .

[3] خديجة الحاج مسعود، دور اقتصاديات السياحة في تحقيق التنمية المستدامة، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، 2011)، ص 59 .

[4] كمال دبب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009)، ص 102 .

- **الأداء الاقتصادي:** ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار فيه.
- **التجارة:** وتقاس بالميزان التجاري للسلع والخدمات.
- **الوضع المالي:** ويقاس من خلال احتساب نسبة المديونية الخارجية أو الداخلية إلى الناتج القومي الإجمالي، وكذلك من خلال نسبة المساعدات الإنمائية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها، مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

2. **أنماط الإنتاج والاستهلاك:** تعد أنماط الاستهلاك والإنتاج من أهم القضايا الاقتصادية للتنمية المستدامة إذ أن العالم يتميز بنزعات استهلاكية في الدول المتقدمة صناعيا، وأنماط الإنتاج غير المستدامة التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، و عليه لا مناص من إحداث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للمحافظة على الموارد وجعلها متاحة لجميع سكان العالم بصورة متساوية شريطة أن تبقى متوفرة للأجيال المقبلة، وتتمثل أهم مؤشرات أنماط الإنتاج والاستهلاك فيما يلي:

- **استهلاك المادة:** يقصد بالمادة كل الخدمات الطبيعية وتقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج.
- **استخدام الطاقة:** وتقاس من خلال احتساب استهلاك الطاقة السنوي للفرد.
- **إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكميات إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية وإنتاج النفايات الخطرة والمشعة وإعادة تدوير النفايات.

النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يقطعها الفرد سنوياً مقارنة بنوع المواصلات.[1]

3. **الموارد والآليات المالية:** ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- **رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:**

وتعني نسبة مجموع صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، يبين هذا المؤشر فائض أو عجز الحساب الجاري مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ويقيس مدى سرعة تأثر الاقتصاد.

[1] أحمد تي، مرجع سبق ذكره، ص 17 .

- **مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:** ويقصد بمجموع الدين المعطى أو المتلقي، ويقيس هذا المؤشر درجة مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.[1]
- **صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي:** تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية المنح أو القروض التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان والأقاليم بهدف النهوض بالتنمية أو الخدمات الاجتماعية بشروط مالية تسهيلية أو يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة متيسرة الشروط، التي ترمي إلى النهوض بالتنمية المستدامة.[2]

والبيئة كنظام حيوي **Ecosystème** تتفاعل بعضها البعض لتكون مصدرا للاحتياجات البشرية للاستماع بالموجودات أو الأصول الطبيعية **Natural Assents** فالمياه توفر للإنسان الموارد المائية الطبيعية اللازمة له وللحياة العامة، ولتزويد الجسم باحتياجاته من مياه الشرب.[3]

ويعد مفهوم البيئة أقرب المفاهيم المستدامة حيث بدا الاهتمام بالعلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة منذ 1992 من خلال مؤتمر ريو ديجانيرو " قمة الأرض" حيث كان هناك اقتناع عام بأن مشكلات البيئة والتنمية متداخلة لا يمكن فصلها عن بعضها ومنذ ذلك الوقت ظهر مصطلح التنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة.[4]

وقد أشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريوديجانيرو 1992 أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها،[5] فحماية البيئة ونموها أصبح ركنا أساسيا للتنمية، لأنه بدون الأخيرة تبقى الموارد غير كافية وبالتالي تتدهور البيئة.[6]

ويمكن إضافة مفاهيم أخرى كالأمن البيئي الذي يعني الحفاظ على استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية ومن هذه الأنظمة:

---

[1] الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة" حالة سونطراك" (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وقلة، 2007)، ص 42 .(نقلا عن الموقع الالكتروني.تاريخ الاطلاع 26 مارس 2016 (16:30 univ-setif-dz/siminaires/durable/38.pdf

[2] الطاهر خامرة، المكان نفسه.

[3] أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة، الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، (القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، 2007)، ص 5 .

[4] خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 21

[5] ديوان أصدقاء المغرب، التنمية المستدامة وأبعادها، نقلا عن الموقع الإلكتروني: (تاريخ الاطلاع : 2016/04/18) https://ar-ar.facebook.com/permalink.phpstory-fbid.

[6] عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة و العلاقات الدولية، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008) ص 255 .

- الحفاظ على التربة الخصبة الصالحة للزراعة
- تلقيح عدد كبير من المحاصيل
- العمل على تلطيف واعتدال الطقس.
- توفير منتجات الغذاء من البحر
- الحفاظ على الثروة الزراعية بمتابعة أهم الطرق الآمنة لمواجهة الإصابات الزراعية.
- التقليل من حدوث الفيضانات والجفاف إلى أدنى حد.

المبحث الثاني: البعد الاجتماعي ومؤشراته.

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال تحقيق متطلباتهم وتلبية مختلف احتياجاتهم بالإضافة إلى حل مختلف المشكلات المجتمعية التي تعرقل حياة الأفراد، كما تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد في إطار المساواة والعدالة الاجتماعية، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان هناك إلمام بمختلف احتياجات المجتمع مع السعي لتحقيقها وهذا يقع على عاتق صناع القرار وفي نفس الوقت على أفراد المجتمع الذين يجب أن يتوفر فيهم الوعي والثقافة والقدرة على المشاركة الفعالة في تحريك عجلة التنمية نحو الأمام وضمان استمرار تقديم ورقي المجتمع.

أولا: البعد الاجتماعي.

في المجال الاجتماعي تظهر فكرة التنمية المستدامة كركن أساسي في القضاء على الفقر والبطالة والتفاوت الطبقي وضمان حقوق المرأة بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية الفعالة وضمن هذا البعد نجد أن جميع تقارير التنمية البشرية التي تصدر عن الأمم المتحدة تعتبر الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها وأن توسيع خيارات الفرد لابد أن يبدأ من هذا المنطلق[1]، وهذا ما يسمى بالاستدامة الاجتماعية والتي لا تتحقق إلا بتوفر العناصر التالية:

1. تثبيت النمو السكاني:

إن استمرار النمو الديمغرافي بنفس المعدلات الحالية أضحى أمرا مكلفا نظرا للضغوط المترتبة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية للجميع، ولهذا لابد من العمل على تحقيق تقدم كبير في مجال تثبيت نمو السكان لأن قدرة الأرض على إعانة الحياة البشرية غير معروفة.[2] وتوحي الإسقاطات الحالية بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة عام 2150 والنمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية المحلية وتقلص من الموارد الطبيعية المتاحة لإعانة كل فرد.[3]

أهمية توزيع السكان:

[1] مراد رحال، " التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000 – 2010 دراسة مقارنة(مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر 3 ، 2012) ص 35 .

[2] تسعديت بوسبعين، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015) ص. 39 .

[3] وفاء مختاري، الهيئات اللمركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة(مذكرة ماستر في الحقوق،قسم الحقوق،جامعة بسكرة،2014) ، ص ص،14 15 .

يكتسي توزيع السكان أهمية كبرى بالنظر إلى كون الاتجاهات الحالية تسعى نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما المدن الكبيرة منها لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة ذات الانعكاسات السلبية على الصحة والنظم الطبيعية المحيطة.

وتسعى التنمية المستدامة نحو التقليل من هذه الانعكاسات عن طريق التقليل من توسيع المناطق الحضرية أو المدن من جهة، والنهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن واعتماد تكنولوجيا تؤدي إلى التقليص من الحد الأدنى للآثار البيئية من جهة ثانية[1].

2. الاستخدام الأمثل للموارد البشرية:

وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع مع الوصول إلى الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في المناطق النائية.[2] فالتنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة والتنمية المستدامة تعني فيما وراء الاحتياجات الأساسية مثل حماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية الفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين.[3]

3. دعم دور المرأة في التنمية المستدامة:

باعتبارها هي نصف المجتمع وهي لصيقة بالبيئة وهي محور التنمية، فالمرأة هي المدبر الأول للمواد والبيئية في المنزل ورعاية وتربية الأطفال حيث يعتمد عليها في خلق نشء صالح يغيّر من مستقبل التنمية في البلدان النامية ومع ذلك هي آخر من يجد الرعاية والاهتمام مقارنة بالرجال، كما تلعب المرأة دورا خاصا حيث تعتمد مختلف البلدان النامية على النساء والأطفال في الصناعات الصغيرة والزراعة والرعي والاعتناء بالبيئة المنزلية والاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود على التنمية المستدامة بمزايا متعددة.[4]

[1] تسعدين ويسبعين، مرجع سبق ذكره، ص 39.
[2] وفاء مختاري، مرجع سبق ذكره، ص 15 .
[3] خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 32، 33.
[4] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق ذكره، ص ص، 33 - 159 .

5.الاهتمام بالصحة والتعليم: حيث تسعى التنمية المستدامة لتوفير الرعاية الصحية للسكان بالإضافة إلى حمايتهم من مختلف الأوبئة والأمراض المعدية، مع ضمان التكفل بالمرضى وتحسين الخدمات بالمستشفيات.

أما فيما يخص التعليم فهو أصبح ضرورة حيث تسعى كل دولة نحو التقدم في نسبة المتعلمين والتقليل من نسبة الأمية من خلال برامج خاصة موجهة لمحو الأمية، فالعلم هو أساس التقدم والازدهار والاهتمام بالتعليم نابع من الهدف نحو تحقيق التنمية المستدامة حيث لا وجود لتنمية مستدامة بدون تعليم.

ولهذا يجب توفير كل الإمكانيات اللازمة لتحقيق التعليم المستدام من الناحية الكمية والنوعية، حيث يشمل ذلك اللجوء مجموعة من العناصر هي[1]:

- التعليم يمكن الدارسين من اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات وقيم ومعارف.
- التعليم يدخل في منظور التعلم مدى الحياة.
- التعليم يشجع على الديمقراطية من حيث يمكن للأفراد والجماعات من التمتع بكل حقوقهم إلى جانب قيامهم بجميع واجباتهم.

4. حرية المشاركة والديمقراطية:

حيث لا يمكن فصل المجتمع السياسي عن التنمية المستدامة حيث أن السياسة هي جزء لا يتجزأ من النهوض بالتنمية حيث أن النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

لذلك أصبح من الضروري تفعيل حرية التعبير ومشاركة المواطنين ضمن أطر ديمقراطية ضامنة للحقوق والحريات.فالمشاركة تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، فيجب أن تعطي الدول الأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية والتي تعني تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة، وفي الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها وتسهل

[1] وفاء مختاري ، مرجع سبق ذكره، ص 16 .

عملية مراقبة ومتابعة عمل المؤسسات وتعتبر المشاركة والشفافية من بين أبرز مؤشرات الحكم الراشد.[1]

والتي نجد أنها غائبة في البلدان النامية، وهذا مما يؤدي إلى فشل مختلف الجهود والبرامج التنموية لهاته البلدان.

نستنتج من خلال ذكرنا لمختلف العناصر التي يتضمنها البعد الاجتماعي أن التنمية المستدامة تسعى من خلال هذا البعد إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووفق تدفق الأفراد نحو المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية أو النائية، كما تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.[2]

كما يشمل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة تحقيق مختلف الأهداف الاجتماعية مركزا على الاعتبارات الإنسانية، والإنسان فهو عامل التنمية وهدفها، ممثلا ذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وبتقديم الخدمات الاجتماعية وغيرها، يضاف إلى هذا تفعيل دور المرأة في التربية والتعليم والمشاركة، فالمرأة عماد المجتمع وأساس التنمية كما يهدف إلى ضرورة الاهتمام بالطفولة المشردة.

وتعتبر التنمية المستدامة الوسيطة وهدفا في نفس الوقت فمن خلالها يتحقق مفهوم الإنصاف بين المجتمعات والأفراد.ويتوقف نجاح هذا المفهوم في هذا البعد بشكل كبير عبر احترام حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية:

تهتم المؤشرات الاجتماعية بقياس مختلف الجوانب المجتمعية من فقر والمساواة الاجتماعية بالإضافة إلى الصحة والسكن والأمن وغيرها من الجوانب التي تبين حالة السكان ومستواهم المعيشي. وقد أتى ذكر مجموعة من المؤشرات ضمن القائمة التي أقرتها لجنة الأمم للتنمية **UNCSD** تمثلت في :[3]

- النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر.

[1] سومية خلادي،" حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجماعات المحلية بالجزائر " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2013) ص. 27 .

[2] يحيى مسعودي، " إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث ـ حالة الجزائر ـ (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2009) ص ، 12 .

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص . 175 .

- مؤشر جنبي القياسي لتفاوت الدخول.
- معدل البطالة.
- نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور.
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
- العمر المتوقع عند الولادة .
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لهم مياه الشرب المأمونة.
- معدل انتشار وسائل منع الحمل.
- الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من المرحلة الابتدائية.
- مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية.
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين.
- المساحة الأرضية للشخص الواحد.

وبصفة عامة تشمل المؤشرات الاجتماعية ما يلي من العناصر.

1. المساواة والعدالة الاجتماعية:

وتتمثل نوعية الحياة المشتركة العامة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة في توزيع الموارد تتضمن فرصة الحصول على العمل والخدمات العامة وقد تم اختيار مؤشرين أساسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما[1]:

أ. **الفقر:** حيث يعتبر الفقر عدواً ثانيا للتنمية المستدامة وعلاجه يعني حتمية أخلاقية إنسانيا، لهذا على الدول أن تسعى من أجل التخفيف من حدة الفقر كمؤشر للتنمية واستدامتها[2]، ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر.

ب. **نسبة البطالة:** وهي تمثل عدد العاطلين عن العمل مقارنة بعدد السكان الذين هم في سن العمل،[3] ومشكلة البطالة تعاني منها مختلف الدول النامية التي تسعى دائما لتحسين هذا المؤشر مقارنة بالدول المقدمة.

[1] وفاء مختاري، مرجع سبق ذكره، ص .22 .
[2] خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص159 .
[3] وفاء مختاري، نفس المرجع، ص 22 .

2. **المساواة من النوع الاجتماعي:** ويتم قياسها من خلال حساب مقارنة بين معدل أجر المرأة ومعدل أجر الرجل، حيث لا يجب التمييز بين الجنسين في الأجور.
3. **الصحة العامة:** حيث هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة من حيث أن الاهتمام بتطوير الخدمات الصحية والبيئية يساهم في إنجاح خطط التنمية المستدامة، وتضم الصحة العامة مؤشرات يمكن من خلالها قياس وضعية الصحة العمومية، وهي حالة التغذية للأطفال، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، العمر المتوقع عند الولادة، معدل الوفيات، الرعاية الصحية.
4. **التعليم:** يعد التعليم بوصفه عملية مستمرة طيلة العمر، شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، كما يعتبر عنصرا حاسما بدرجة خاصة في مجال تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية وفي تحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء القدرات وإتاحة الوصول إلى المعلومات وتعزيز العلوم، علاوة على أن التعليم يعد أداة من أدوات تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج إلى مسار أكثر استدامة.[1]

ويساهم التعليم في خلق مجتمع واعي بمختلف المهارات والسلوكيات والقيم، مما يجعله مستعدا للمشاركة الفعالة في مختلف القضايا البيئية والبرامج الإنمائية.

ويضم المستوى التعليمي المؤشرات التالية:

- الأطفال الذين يصلون الصف الخامس ابتدائي.
- مستوى تحصيل البالغين في صف الثانوية.
- معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

5. **الإسكان:** يعد توفير السكن اللائق للسكان مطلبا ضروريا للتنمية المستدامة، فالسكن اللائق يعد الأكثر أمنا وعدالة وصحة على الأشخاص، وتتأثر الأحوال المعيشية بكل من الفقر وانعدام السكن وسوء الوضع الصحي والتهميش وانعدام الاستقرار وغياب الأمن وبهدف تقييم الأحوال الإسكانية والمعيشية، وضعت لجنة التنمية المستدامة مؤشر المساحة الأرضية للشخص الواحد، وهو مقياس رئيسي لتقييم التقدم المرتبط بنوعية الإسكان.[2]

[1] نوزاد عبد الرحمن إلهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 28 .
[2] نوزاد عبد الرحمن، الهيتي، المرجع نفسه، ص 29 .

6. **الأمن:** يعد الأمن ضرورة لابد من توفرها لحماية الأفراد من كل خطر قد يهددهم أو يهدد مصالحهم، وغياب الأمن وانتشار الجريمة يساهم في غياب الاستقرار الذي يساهم بدوره في خلق مشكلات مجتمعية عديدة تؤثر على مختلف جوانب الحياة، وهذا يشكل تعطيلا للجهود التنموية، ويقاس الأمن بمؤشرات منها معدل انتشار الجريمة، وأنواع الجرائم، العنف ضد المرأة.
7. **السكان:** وهو عامل أساسي حيث يربط السكن بين مختلف المؤشرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يعد توفير بيئة سكنية مناسبة تحديا بالنسبة لصناع القرار، بالإضافة إلى التوزيع السكاني المنتظم بين الأرياف والمدن ويقاس عامل السكان بمؤشرين أساسين هما:

- مؤشر النمو السكاني.
- مؤشر سكان المستوطنات النظامية وغير النظامية.[1]

المبحث الثالث: البعد البيئي ومؤشراته.

إن تحقيق تنمية مستدامة رهبن بمكافحة مظاهر التدهور البيئي وذلك بمحاربة التلوث والتصحر والتعرية، وهي عمليات أساسية لحماية البيئة بضمان توازنها، ولا يمكن أن يتحقق هذا بكيفية فعالة إلا باعتماد الإجراءات الوقائية وتكثيفها.

الواقع أنه لم يكن في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية إلا أنه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخطط الإنمائي بما في ذلك تقييم الآثار البيئية قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعادًا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها بالإضافة إلى تحقيق هدف المحافظة على البيئة.[2]

أولا: البعد البيئي: يشتمل البعد للتنمية المستدامة على ما يلي:

1. **حماية الموارد الطبيعية:** التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى مصادر الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد وهذه

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 31 .
[2] عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، 07 - 08 أفريل 2008)، ص : 11 .

الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل.

وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وامتدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة، وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات.

وتهدّد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية.[1]

2. **حماية المياه:** وذلك بحماية المجاري السطحية كالبحيرات والمياه الجوفية، وتحسين نوعية الماء وعقلنه تسيير الموارد المائية.
3. **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** إذ تعتبر مشكلة الاحتباس الحراري إحدى المشاكل الرئيسية التي تأرق العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء نتيجة النشاط الإنساني المفرط الذي أدى إلى تلويث الغلاف الجوي من خلال تعريته للأراضي والنهب المستمر للغابات خاصة الاستوائية التي تعد العامل الأساسي في الحفاظ على التوازن البيئي والإيكولوجي لاستمرار الإنسان على سطح الأرض، حيث يؤكد علماء البيئة بأن ارتفاع درجة مناخ الكرة الأرضية يعد أكبر الهموم والمآسي التي ستواجهها البشرية مستقبلا.[2]
4. **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة:** وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري ـ انخفاض، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة، وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي للتدمير، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية أخذ في التسارع.

[1] سوميه خلادي، مرجع سبق ذكره، ص 27 .
[2] مصطفى عبدو، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة لحالة الجزائر 1995 – 2006) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008) ص 51 .

والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة شراء الأراضي في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.[1]

فالاستدامة البيئية تستوجب المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وتتجنب الاستنزاف المبالغ فيه للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.[2]

ثانيا: المؤشرات البيئية.

تهتم المؤشرات البيئية بقياس كل ما يحيط بالبيئة من الغلاف الجوي والإنبعاثات الغازية، وبسبب التلوث، وأنواع الأراضي، وتوزيع المناطق، ويمكن تلخصيها فيما يلي:

1. **الغلاف الجوي:** ويشمل المسائل الجوية ذات العلاقة بطبقة الأوزون، ونوعية الهواء بالمناطق الحضرية، حيث ترتبط الآثار المترتبة على هذه المسائل بكل من صحة الإنسان، والتنوع الحيوي وصحة النظم البيئية والأضرار الاقتصادية، وكثير من الآثار بعيدة الأجل وذو سمة عالمية وغير قابلة للإزالة، وتؤثر عواقبه على الأجيال القادمة:[3]

ويضم 3 مؤشرات هي:

- إنبعاثات الغازات الدفيئة.
- استهلاك المواد المستنفذة للأوزون.
- درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.

2. **الأراضي:** هي عامل مهم حيث أن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها.[4]

وتقاس الأراضي بمؤشرات أهمها:

- الزراعة.

---

[1] بلقاسم مصباح، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستديمة ـ حالة الجزائر ـ (مذكرة في علوم التسيير ، قسم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006) ، ص 28 .

[2] أحمد زيطوط، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008)، ص 5.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

[4] وفاء مختاري، مرجع سبق ذكره، ص 20 .

- الغابات.
- التصحر.
- الحضرنة.

3. البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:

بما أن البحار والمحيطات تشغل نسبة 70 % من مساحة الكرة الأرضية، فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا يعد من أكبر التحديات، ويقاس هذا العنصر بمؤشرات هي:

- المناطق الساحلية.
- مصائد الأسماك.

4.المياه العذبة: المياه هي العصب الرئيسي للحياة، وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية فهي أكثر الموارد الطبيعية تعرض للاستنزاف والتلوث، وأصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية في العالم، وتقاس المياه العذبة بمؤشرين:

- نوعية المياه وكمية المياه.

4. **التنوع الحيوي:** تعتبر ركنا أساسيا في التنمية المستدامة إذ هي الرابط بين البيئة والتنمية، ويضم مؤشرين أساسيين هما: الأنظمة البيئية، والأنواع البيئية.[1]

[1] وفاء مختاري، مرجع سبق ذكره، ص 20 - 21 .

الشكل 1 : جدول يمثل مؤشرات التنمية المستدامة وقياسها:

المجالات	المؤشرات	القياس
مؤشرات اقتصادية	الأداء الاقتصادي	معدل الدخل القومي ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي
	التجارة	الميزان التجاري ما بين السلع والخدمات
	الحالة المالية	قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي
	استهلاك المادة	كثافة استخدام المواد الأولية الطبيعية في الإنتاج.
	استهلاك الطاقة	الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي.
	إنتاج وإدارة النفايات	كمية إنتاج النفايات على اختلافها، وبإعادة التدوير.
	النقل والمواصلات	المسافة التي يقطع كل فرد سنويا بالمقارنة مع الوسيلة المستخدمة.
مؤشرات اجتماعية	الفقر	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة البطالين.
	المساواة	مقارنة معدل أجر المرأة مع معدل أجر الرجل.
	حالة التغذية	الحالات الصحية للأطفال.
	الوفاة	معدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات والعمر المتوقع عند الولادة.
	المياه الصحية	نسبة السكان المربوطين بمياه شرب صحية.
	مستوى التعليم	نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي.
	محو الأمية	نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.
	السكن	نسبة السقوف في الأبنية لكل شخص.
	الأمن	عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.
	السكان	النسبة المئوية للنمو السكاني.
مؤشرات بيئية	التغير المناخي	نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة
	نوعية الهواء	نسبة تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية.
	الزراعة	مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، استخدام المبيدات.
	الغابات	مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية، وبمعدلات قطع الأشجار.
	التصحر	نسبة مساحة الأرض المتصحرة مقارنة بالمساحة الكلية.
	المناطق الساحلية	نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية، تركيز الطحالب في المياه .
	مصائد الأسماك	وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.
	المياه العذبة	نوعية المياه وتقاس بتركيز الأكسجين والبكتيريا وكمية المياه السطحية والجوفية.
	التنوع الحيوي	نسبة مساحة المناطق المحمية بالنسبة للمساحة الكلية ونسبة الكائنات الحية .

المصدر : تسعديت بوسبعين، مرجع سبق ذكره، ص 43 .

وكخلاصة للفصل نستنتج أن أبعاد التنمية المستدامة تتحدد في ثلاثة جوانب أساسية وهي الجانب البيئي والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي ومن خلال معالجتها يتم إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستدامة، لكن هناك من يضيف بعد رابع والمتمثل في البعد المؤسسي والذي يضم الإدارات والمؤسسات العامة والتي تعد الذراع التنفيذي للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياستها التنموية الاجتماعية الاقتصادية والبيئية.

وهذا البعد يضم مجموعة من المؤشرات التي تتمثل في القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية التي تحكم التنمية المستدامة.

إنّ المؤشرات قياس التنمية المستدامة تختلف عن مؤشرات التنمية التقليدية بحيث هذه الأخيرة تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية على أساس أنّها مستقلة، بينما تركز مؤشرات التنمية المستدامة إلى تداخل وترابط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأي تغير يطرأ على جانب منها ينعكس على الجوانب الأخرى.

وكإشارة للفصل الثالث سنتناول فيه السياسات المحلية للتنمية المستدامة في الجزائر ودور مختلف الفواعل المحلية والقطاع الخاص المجتمع المدني في تطبيق برامج التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

السياسات المحلية للتنمية المستدامة في الجزائر

لم يكن الوضع الداخلي للجزائر خلال عقد التسعينيات يسمح بتحقيق الشيء الكبير على صعيد التنمية المستدامة في ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني السائد آنذاك ، مع ذلك أبدت الجزائر اهتماما ورغبة في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها ، فكان إنشاء المجلس الأعلى للبيئة و التنمية المستدامة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 94 -465 المؤرخ في 25 ديسمبر 1994 ، فبعد أن استعاد الاقتصاد الوطني توازناته بدأ التأريخ لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بإطلاق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج الخماسي لدعم النمو (2005 -2009) والبرامج الخاصة بتنمية الهضاب العليا والجنوب .لقد اعتمدت الجزائر مجموعة من السياسات والإجراءات في سبيل تحقيق تنمية مستدامة ، و ذلك من خلال إدراكها بأهمية إقامة توازن بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية ، ومن خلال الإدارة الحكيمة للموارد ولتحقيق التنمية المستدامة ينطلق من توليد الجهود المحلية لمختلف الفاعلين الجماعات المحلي (البلدية والولاية) والقطاع الخاص والمجتمع المدني .

حيث يتمحور هدف هذه الجهود ضمان ديمومة واستمرارية عملية التنمية ذاتها ، بحيث لا تكون مرتبطة بوقت أو ظرف ما و أنّ تشمل جميع القطاعات وتمسّ المواطن المحلي .

و سنتناول في هذا الفصل السياسات المحلية للتنمية المستدامة في الجزائر بحيث يتناول المبحث الأول سياسات الدولة للتنمية المستدامة على مستوى الجماعات المحلية (البلدية والولاية) ودّورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال هيئاتها ، أمّا المبحث الثاني يتطرق إلى دور القطاع الخاص من خلال قانون الاستثمار والمبحث الثالث دور المجتمع المدني في إنجاح سياسات التنمية المستدامة على المستوى المحلي وأخيرا المبحث الرابع تقيم أداء الفواعل في مجال التنمية المحلية .

المبحث الأول : سياسات الدولة للتنمية المستدامة على مستوى الجماعات المحلية

لقد تبنت الجزائر في إستراتيجيتها التنموية سياسة اللامركزية الإدارية حيث منحت العديد من الاختصاصات للهيئات المحلية وذلك لتحقيق الشراكة في تدبير الشأن المحلي لهدف معرفة حاجات مواطنيها ، وتحديد أولوياتهم في أجندت المخططات التنموية وهذا لا يتحقق إلاّ بتشخيص الواقع التنموي وعلى أساسه يتم وضع الإستراتيجيات وتوظيف الآليات لبلوغ الأهداف المرجوّة .

وعبارة الجماعات المحلية ظهرت لأول مرة في الجزائر بمقتضى المادة 54 من قانون 20 /1974/09 والتي تنصّ على أن "الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات والولايات "[1]

أولا: البلدية: هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذّمة المالية المستقلة. [2]

تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم و التنمية والاجتماعية و الثقافية والأمن، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه. [3]

1.نورالدين يوسفي ، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، دراسة تقييمية للفترة 2000 -2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة (مذكرة ماجيستر في العلوم الإقتصادية ، قسم علوم التسيير جامعة بومرداس 2010) ص23.

2.**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، قانون رقم 10-11 المؤرخ في 20رجب 1432هجري الموافق لـ22يونيو 2011 المتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 37 المادة الأولى، ص7.

3.نفس المرجع المادة 3 ،ص7

ا) دور البلدية في التنمية المستدامة :

إنّ البلدية خلية إدارية وسياسية و اقتصادية واجتماعية وثقافية تمارس اختصاصاتها في مجال التنمية على مستوى الدولة و بصفة خاصة على مستوى الإدارة وتتمثل اختصاصاتها فيما يلي:

- **في الميدان الاجتماعي :**

تعدّ البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي و نواة محلية تقدّم خدمات كبيرة للفرد والأسرة حيث تقوم بالدور الرئيسي في مجال السكن حيث يعمل على القضاء على الأكواخ و البناءات الفوضوية وذلك بتقديم المساعدة سواء في إطار البناء الريفي أو إعادة هيكلة الأكواخ والبناءات القديمة وتقديم مساعدات في إطار البناء الريفي و تشجيع التعاونيات في المجال العقاري ، وتقوم بتقديم يد المساعدة في إطار التضامن المحلي حيث تقوم ببعض الإجراءات ، فمثلا في الشغل وخاصة فئة الشباب .

حيث في إطار هذه العملية تقوم البلدية بالتنسيق مع مختلف القطاعات كقطاع التكوين المهني والفلاحي والطرقات ، وهذه المساعدة للشباب الراغب في العمل بإتباع إجراءات إدارية تمكنّهم من تكوين ورشات أو تعاونيات أو حتى مؤسسات صغيرة. [1]

في الميدان الرياضي والثقافي :

للبلديات اختصاصات في مجال الشبيبة والرياضة إذ بإمكانها تأسيس أي خدمة أو مركز ساهم في تطوير الشبيبة وتفتحها إذ هي مكلفة بانجاز التركيبات الرياضات وأحواض السباحة والنوادي الثقافية والمتاحف البلدية ومكتبات البلدية و قاعات العروض والأفراح.[1]

في ميدان الرعاية الصحية وصيانة الطرقات : تقوم بالسهر على نظافة الموارد الاستهلاكية

1.عبد النور ناجي ، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية** ، تجربة البلدية الجزائرية ، مجلة النهضة ، كلية علوم الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة :(2010)ص14.

المعروضة للبيع و تراقب نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور وتساهم في حفظ الصحة و النظافة العمومية ولاسيما في مجالات توزيع المياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة ومعالجتها وجمع النفايات ونقلها وصيانة طرقات البلدية ووضع إشارات لشبكة طرقاتها.

في الميدان الاقتصادي: لقد أعطى المشرع الجزائري للبلدية حق المبادرة أو عمل ما من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية ،خاصة التي تتماش مع برامجها التنموية وطاقاتها المالية والتجهيزية ،كما تقوم البلدية بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع بهدف الاستخدام الكامل للقوى العاملة ،بالإضافة إلى تسيير المرافق العامة على مستوى البلدية (الأسواق ،استغلال قاعات الاحتفالات....) وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين[2].

في الميدان البيئي: تعد البلدية المؤسسة المحلية الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة ،فقد نصت قوانين البلدية والأوامر التابعة لها على مفهوم البلدية وحمايتها ومكافحة التلوث بحيث تنص المادة32من قانون19/01 أن لها دور فعال في حماية الملوثات كتسيير النفايات وذلك من خلال إنشاء أماكن للتفريغ العمومي وتكون منضمة محروسة ومتخصصة في نوع من النفايات حتى تسهل عملية المعالجة وإعادة استعمالها،سواء تعلق الأمر بالنفايات المنزلية أو الصناعية والمواد المستعملة في المستشفيات.[3]

1عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص14.

2يمينة عمروس وحورية بليزيدية ،**التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة بلدية سكيكدة** (مذكرة ماستر في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية) ،جامعة قالمة،2014ص91(نقلا عن الموقع الالكتروني،تاريخ الطلاع 03 ماي 2016 11:36)

Univ guelma-dz/sites/depsp-univ-guelma-dz/sites/master-org/2015.

3 **المادة32 من قانون19/01المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها** الصادر في 2001/12/12الجريدة الرسمية،العدد2001ص77.

كما تتكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على المحيط وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء إذ أن البلدية بحفاظها على البيئة فإنها تضمن تنمية مستدامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية من خلال ترشيد استغلال الموارد الأولية المتجددة و الاستغلال الأمثل للموارد المتجددة وضمانها.[1]

بالإضافة إلى قانون حماية الصحة وترقيتها رقم 05/85المؤرخ في1985/2/16من أبرز القوانين التي تساهم بشكل فعال في حماية البيئة ،وقد أناط المشرع للبلدية بموجبه ،اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لتطبيق تدابير النظافة ومحاربة الأمراض الوبائية ومكافحة تلوث المحيط ،وتشارك في حملات وأعمال الوقاية من الأمراض المعدية و الآفات الاجتماعية.[2]

أما عن تسيير جمع النفايات المنزلية و معالجتها فكل بلدية مطالبة بإنشاء مخطط بلدي للنفايات المنزلية ويتم إعداد هذه المخططات تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ويجب أن يشمل هذا المخطط كافة إقليم البلدية،ويشترط فيه أن يكون مطابقا للمخطط الولائي تسيير النفايات ويصادق عليه الوالي ،وتقع المسؤولية تسيير النفايات المنزلية على عاتق البلدية ويمكن لبلديتين أو أكثر أن تشترك في تسييرها وتنظم البلدية على إقليمها خدمة عمومية لجمع النقابات المنزلية ونقلها ومعالجتها عند الاقتضاء.[3]

1علي سعيدان،**حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيمائية في القانون الجزائري**، (الجزائري: دار الخلدونية،2008) ،ص265.

2عبد الحق خنتاش،**مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر** (مذكرة ماجستير في الحقوق ،قسم حقوق،جامعة ورقلة،2011) ،ص60.

3الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **مرسوم تنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006** ، يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة ، الجريدة الرسمية عدد 37 الصادر بتاريخ 04يونيو 2006، المادة 31 ص14

/// دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المستدامة:

يعرف الدستور الجزائري المجلس الشعبي البلدي على أنه: الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته أو يراقب عمل السلطات العمومية كما اعتبره قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة،فالمجلس الشعبي البلدي عبارة عن جهاز للمداومة يتألف من أعضاء منتخبين يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية عن طريق الاقتراع السري وذلك لمدة 5 سنوات .[1]

هناك مجموعة من الصلاحيات يمارسها المجلس الشعبي البلدي من خلال المداولات بالمجالات التالية :

- التهيئة والتنمية المحلية.
- التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز.
- حفظ الساحة والنظافة والمحيط والاستثمارات الاقتصادية.[2]

تتمثل صلاحيات المجلس البلدي في مجال حماية البيئة في تلك المواد التي حددّها قانون البلدية 11-10 في الفصل الرابع تحت عنوان النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية حيث نصّت المادة 123 منه على أنه تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول به المتعلق بحفظ الصحة والنظافة العمومية.

كما جاء في المادة 110 منه على : " أنه يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية ".[3]

---

1 المادتين 14 -15 من الدستور الجزائري 1996.

2نورالدين يوسفي ، مرجع سبق ذكره ،ص38.

3. المواد 109-110-123من قانون البلدية 11-10 مرجع سبق ذكره ، ص17 ص 19.

كما جاء في الفصل الأول تحت عنوان التهيئة والتنمية في نصّ المادة 109: " على أنه تخضع إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية ، إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة"

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي فيما يتعلق بحماية البيئة بصلاحيات واسعة إذّ نصّت المادة 88 من قانون البلدية 11-10 على أن يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت إشراف الوالي بـ:[1]

- السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية .
- كما نصّت المادة 94 على أنه يكلف المجلس الشعبي البلدي بالسهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والطرق العمومية
- اتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها .
- السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة .

1 المادة 88نفس المرجع ،ص 15 .

ثانيا الولاية:

الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة ، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية و الثقافية وحماية البيئة ، وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين. [1]

// دور الولاية في التنمية المستدامة :

تقوم الولاية بوظائف متعددّة و مختلفة في نطاق اختصاصها الإقليمي عن طريق أجهزتها خاصة المجلس الشعبي الولائي الذي يعالج جميع الشؤون التابعة لاختصاصاته وصلاحياته عن طريق المداولة .

صلاحيات الولاية في ظل قانون رقم 03-10 لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .

فقد اسند للولاية بعض الصلاحيات المتعلقة للمحافظة وعناصرها الطبيعية و الصناعية ومنها:

تلقى الولاية كل معلومة تتعلق بعناصر البيئة والتي من شأنها التأثير على الصحة العمومية من قبل كل شخص بحوزته معلومات بهذا الخصوص .

ويظهر دور الولاية في حماية البيئة أساسا في قوانين خاصة في حماية عنصر من عناصر البيئة منها مايلي :

1-**دور الولاية في حماية البيئة الطبيعية:** أي حماية مختلف عناصر البيئية الطبيعية وتتمثل في:

المحافظة على موارد المياه : وهوما أكد عليه كلّ من قانون المياه رقم 02-12

1.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 12-7 المؤرخ في 28ربيع الأول 1433 هـ الموافق لـ 21فبراير سنة 2012**، يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، المادة الأولى، ص 8.

- والمرسوم التنفيذي رقم 93-964 ،وأيضا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 279/94 المتضمن مكافحة تلوث البيئة وإحداث مخططات استعجاليه لذلك تم التأكيد على أن الوالي يرأس لجنة "تل البحر الولائية " التي تتولى مكافحة كل أشكال التلوث البحري. [1]

- **حماية الهواء من التلوث** : أسندت المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 02/06 المؤرخ في 2006/17 للوالي صلاحية اتخاذ كل التدابير التي تهدف إلى حماية صحة الإنسان والبيئة و المتعلقة الحدّ من النشاطات الملوّثة .

- **حماية التربة والتنوع البيولوجي** : حيث تسعى الولاية المعنية لمنع التربة من الانجراف والتصحر باتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق ذلك للمحافظة في نفس الوقت على الكائنات الحية كالنبات والحيوان ، وقد صدر أول قانون يتعلق بحماية الثورة الغابية سنة 1984 ثمّ عدّل بالقانون رقم 12/91 المتضمن النظام العام للغابات الذي أكدّ أن الولاية تتخذ كل إجراءات الحماية لكي تضمن دوام الثورة الغابية .[2]

دور الولاية في حماية البيئة الحضرية : منحت النصوص القانونية عدة صلاحيات تتعلق بالتهيئة والتعمير للمجلس الشعبي الولائي والوالي حيث تهدف هذه الصلاحيات لحماية الوسط الذي يعيش فيه المواطن من مختلف أشكال التلوث والتهدم منها :

- **مجال التهيئة العمرانية:** يضبط نشاط التهيئة العمرانية في الولاية عدد من النصوص القانونية يأتي في مقدمتها القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير الذي يرمي إلى احترام القواعد العامة للتهيئة والتعمير مع مراعاة دواعي الحفاظ على البيئة.

- **الحفاظ على الصحة العمومية** : وهو ماورد في قانون الصحة رقم 05/85 .

1-محمد لموسخ ، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية** ، 3-4ماي 2009 ، مجلة الاجتهاد القضائي ،جامعة قاصر ، بسكرة ،ص149

2-فاطمة طاوسي ،**دور الجماعات المحلية والإقليمية في الحفاظ على البيئة ، جيل حقوق الإنسان** ،العدد الثاني ، (2004):ص71

- **الوقاية من الكوارث** : حيث أقر القانون 20/04 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في المادة 095 منه بضرورة إشراك الدولة و المؤسسات العمومية والجماعات المحلية بتنفيذ منظومة الوقاية من الأخطار الكبرى والكوارث كالزلازل والفيضانات و حرائق الغابات

- **حماية التراث** : للولاية صلاحيات واسعة تقتضي بالمحافظة على هذا التراث وتضمن تطوره في المناطق التابعة لها ، كما تنصّ على ذلك المادة 01 من المرسوم رقم 328/81 المؤرخ في 1981/12/26 ، بينما تنص المادة 05 منه أنّ الولاية تتولى اقتراح وتصنيف الآثار التاريخية والأماكن الثقافية والطبيعية وتسجيلها وتحافظ عليها .

ومنه للولاية صلاحيات واسعة بحيث تمتلك مقومات للنهوض بمقتضيات حماية البيئة وتنفيذها على أرض الواقع. [1]

1.فاطمة طاوسي ، مرجع سبق ذكره ،ص13-18

II) دور المجلس الشعبي الولائي في التنمية المستدامة :

يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة أساسية وحتمية في تشكيل وتسيير إدارة الولاية باعتبارها جماعة لامركزية إقليمية و يمكن تعريفه على أنه : الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقوقهم في تسييره والسهر على تسيير شؤونه ورعاية مصالحه .

ويمثل المجلس الشعبي الولائي جهاز المداولة في الولاية ومظهر التعبير عن اللامركزية فإلى جانب اختصاصاته العامة جاءت العديد من المواد المؤكدة للدور المهم والجوهري للمجلس الشعبي الولائي في مجال حماية البيئة وأمثلة على ذلك: [1]

- المادة 77 التي تنص على :"أنه يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات ويتداول في مجال حماية البيئة "
- المادة 84 أشارت إلى دور المجلس الشعبي الولائي في مجال حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية .
- كما أشارت المادة 85 إلى دور المجلس الشعبي الولائي في المبادرة و بالاتصال مع المصالح المعنية بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية و حماية الأملاك الغابية في مجال التسيير وحماية التربة وإصلاحها
- المادة 86 نصت على أن المجلس الشعبي الولائي بمكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية .

1.المواد : من 77 إلى 86 من قانون الولاية 07/12 مرجع سبق ذكره ، ص 17 .

مجال الوقاية من التلوث حيث أنه يمكن أن يقوم الوالي باعذار صاحب المنشأة ويحدد له أجل اتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل إزالة كل الأخطار أو الأضرار الناجمة عن نشاط المنشأة والتي يمكن أن تعرض الوسط البيئي للتدهور ، وفي حالة عدم إتباع المستعمل للأمر فإن الوالي و بحكم القانون يقوم بتوقيف سير المنشأة مؤقتا إلى حين تنفيذ الشروط المفروضة مع اتخاذ كل التدابير الضرورية واللازمة في ذلك كي تضمن دفع مستحقات مهما كان نوعها.[1]

(1) محمد خروجي : **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، (مذكرة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية** ، قسم الحقوق ، جامعة وقلة ، 2013) ،ص 24

III) دور الوالي في مجال التنمية المستدامة :

لم يتعرض قانون الولاية إلى تحديد اختصاصات الوالي في مجال حماية البيئة لكن بالعودة للمادة 114 تجدها أنها أشارت إلى أن الوالي مسؤول عن المحافظة و الأمن والسلامة والسكينة العمومية كما نصت المادة 102 على أنه يسهر الوالي على نشر مداولات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها ، كما نصت المادة 103 على أن يقدم الوالي عند افتتاح كل دورة عادية تقريرا عن تنفيذ المداولات المتخذة خلال الدورات السابقة كما يطلع المجلس الشعبي الولائي سنويا على نشاط القطاعات غير الممركزة بالولاية .

وبذلك يكون الوالي ملزم بمتابعة وتنفيذ قرارات المجلس الشعبي الولائي لاسيما تلك المتعلقة بمجال حماية البيئة .

كما أن النصوص التنظيمية قد منحت الوالي اختصاصات واسعة في المجال لاسيما القانون 10/03 ،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي نص على اختصاص الوالي في

ثالثا : برنامج التنمية المستدامة على مستوى الجماعات المحلية

تعتبر برامج التنمية المستدامة على المستوى المحلي جزأ و وسيلة أساسية في تطبيق السياسات التنموية على المستوى الوطني وذلك بغية تحقيق الهداف التنموية المسطرة .

وتتمثل هذه البرامج في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية وهي:

ا / **برامج التجهيز:** حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 380/81 ويتمثل في بعض المخططات تقوم به الجماعات المحلية في مجال التنمية على البلدية والولاية .

أ) **المخطط البلدي للتنمية** :هو مخطط شامل على مستوى البلدية يجسد اللامركزية ومهمته توفير الحاجيات الضرورية وتدعيم القاعدة الاقتصادية مثل (التجهيزات الفلاحية والقاعدية ، وتجهيزات الانجاز .....الخ) وتتولى البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها وذلك من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، إما تسجيل المخطط البلدي يكون باسم الوالي، ويشترط في المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي والمخطط الوطني للتنمية.

ب) . **المخطط القطاعي للتنمية** : هو مخطط ذو طابع وطني تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه كذلك ، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التنفيذية بعد إرسال المخططات لها .

والمخطط القطاعي للولاية يعكس في المدى المتوسط البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية. [1]

1موسى رحماني ، وسيلة سبتي ، **تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحويلات اقتصادية** ، ملتقى دولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية ، جامعة باتنة ، 204 ، ص 9

I / البرامج المرفقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية: وهي برامج تنمية جاءت في إطار الإصلاحات المتخذة من طرف الدولة في إطار التحول إلى اقتصاد السوق والتي مست كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وهذه البرامج تستجيب لوضعيات معينة ، فبفضل تطور السوق البترولية الدولية استفادت الجزائر من ظرف مالي مناسب تميز بفائض في التوازنات المالية الخارجية وكذا انخفاض خدمة المديونية إلى أقل من 19 % ممّا ساعدها على تسطير هذه البرامج الجديدة وأهم هذه البرامج :

أ)- **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** : وهو برنامج بادره رئيس الجمهورية يمتد على أربع سنوات ، أي يغطي الفترة (2001-2004) بغلاف مالي قدره 525 مليار دج ، منها 114 مليار دج للتنمية المحلية ، يهدف إلى تحسين الظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية ، إضافة إلى التكفل بالجوانب البيئية للتنمية .

ب)- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) :

يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة (2001-2004) أو إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم ، مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة ، من جهة ومن جهة أخرى مساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية والرّي والفلاحة والتنمية الريفية .

يغطي هذا البرنامج الفترة الممتدة (2005-2009) ويبلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دج خصص 1908.5 مليار دج للبرامج المحلية. [1]

1.نورالدين يوسفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 5

ج) – **برنامج صندوق الجنوب** : يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات بالمناطق الجنوبية المعزولة لتجاوز التخلف الذي تعانيه مقارنة بمناطق الشمال .

د) **الصناديق الخاصة** : تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المختلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية أهمها : الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب ، الذي يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال ، مقارنة بالمناطق الشمالية .

ويشمل هذا الصندوق 13 ولاية تضم 258 بلدية، وتتمثل البرامج المرشحة للتمويل من الصندوق عملية إعادة تنشيط الواحات، مشاريع الاستصلاح وخاصة مشاريع تكثيف شبكات المنشآت القاعدية والاتصالات، بالإضافة إلى حماية الأوساط الطبيعية للحيوانات

والنباتات والأملاك الأثرية والتاريخية.

بالإضافة إلى برنامج ولايات الهضاب العليا الذي يضم 19 ولاية ، والذي يهدف إلى إعادة التوازن الجهوي ، و توفير شروط استقرار النشاطات ، وبعث التشغيل من خلال التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية .[1]

1. نفس المرجع ، ص 53 .

هـ) مخططات تهيئة الأقاليم الولائية :

تحدد وتثمن بالتطابق مع المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم المعني ، خصائص كل إقليم ولائي ، خاصة ما يتعلق منها بتنظيم الخدمات العامة ، البنية الحضرية ، تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يتم على مرحلتين ، الأولى خلال الفترة (2007-2015) ،خلال هذه المرحلة سياسة تهيئة الإقليم تبقى على عاتق الدولة ، انطلقت هذه المرحلة بوضع 19 مخطط توجيهي للمنشآت القاعدية الكبرى والمصالح العامة ذات المنفعة الوطنية والتي تخصّ القطاعات (زراعة ، مواد مائية ، صحة ، صيد ،.....) والمرحلة الثانية تمتد من 2015 إلى 2025 هي المرحلة التي تطلق فيها الدولة استثماراتها المشكلة لسياستها في تهيئة الإقليم و تفتح مجال المبادرة لكل الفاعلين و يقتصر دورها على التنظيم.[1]

و) - التخطيط البيئي المحلي (الأجندة 21 محلية 2001-2004) :

من اجل إعطاء دور أكبر للجماعات المحلية في حماية البيئة ، وتفعيل دورها كطرف أساسي في تحقيق التنمية المستدامة .

إطار المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2003 ،تضمن الميثاق ثلاث أجزاء: إعلان عام موجّه للمنتخبين المحليين يلزمهم بالسياسة العامة للتنمية المستدامة ، مخطط عمل (أجندة21 محلية)، كما تضمن الميثاق إنشاء المؤشرات البيئية للفترة 2001-2004 .

تهدف الأجندة 21إلى تعزيز التدخل المحلي في مجال حماية البيئة، من خلال ترقية التسيير البيئي على مستوى الجماعات المحلية، بتبني أساليب التخطيط البيئي المتجانس وبرامج مشتركة مع مختلف الفاعلين وممثلي المجتمع المحلي لمكافحة التلوث والمحافظة على الموارد البيئية.

---

1. عياش بلعاطل ، **سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر دراسة تقييمية لحدود الالتزامات وطبيعة الانجازات** ، (مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، جامعة سطيف ،2011) ص 156 .

و قد تضمنت الأجندة 21 المحلية أربعة محاور عمل أساسية هي:

- العمل على ضمان التسيير المستدام للموارد البيئية .
- تهيئة الإقليم المحلي (المناطق الصناعية ، مناطق التوسع السياحي .....)
- التسيير السليم للنفايات و مكافحة التلوث بجميع أشكاله .
- المحافظة على الأراضي الفلاحية .

ضمن التخطيط البيئي المحلي في الجزائر يندرج المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها ،الذي جاء به القانون رقم 01-19 المتعلق بسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها. [1]

وعلى هذا وكل البرامج ركزت على تحسين إطار معيشة السكان و تحقيق التنمية المحلية بالدرجة الأولى والتي من خلالها يتم تحقيق التنمية المستدامة .

1.عباش بلعاطل ، مرجع سبق ذكره ، ص 140 .

المبحث الثاني : دور القطاع الخاص في ترقية سياسات التنمية المستدامة .

الجزائر و كغيرها من الدول النامية ازداد اهتمامها بالقطاع الخاص ، نتيجة للعولمة الاقتصادية و تماشيا مع النظام الاقتصادي الحالي ، فقد ازداد الحديث عن دور القطاع الخاص إلى جانب الدولة في عدة مجالات ومنها المساهمة في تحقيق أو إنجاح عملية التنمية المستدامة والتّي تقوم على عدّة أسس منها تحقيق النمو الاقتصادي و تلبية مختلف متطلبات المجتمع ، مع تحقيق الغاية الأولى التي تتمثل في تحصيل الأرباح ، لكن هاته الأخيرة لا يجب أن تكون على حساب البيئة التي تعود مسؤولية حمايتها على كل الفاعلين في القطاع الخاص من مستثمرين و مستهلكين و أصحاب المشاريع ، لهذا وجب عليهم احترام أسس التنمية واحترام القوانين التّي تنظم عملهم ، منها قوانين الاستثمار وقوانين حماية البيئة .

التساؤل يبقى مطروح حول مدى مساهمة القطاع الخاص في حماية البيئة وفي النهوض بعملية التنمية المستدامة محليا ، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث .

لقد أصبح للكثيرين في الوقت الحاضر اقتناع أنّ نظام السوق و القطاع الخاص يلعبان دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة التّي تعدّ ضرورية للمجتمعات .

فالقطاع الخاص يقوم بتوفير فرص العمل و توسيع نطاق التشغيل للطاقات البشرية ، كما أن مؤسسات القطاع الخاص توفر العوائد الاقتصادية الواسعة للاقتصاد ككلّ ، مثلما تحقق العوائد الواسعة للأفراد المستثمرين ، وبشكل خاص المجتمعات التي تتبنى في سياستها الاقتصادية حرّية السوق المتسمة بالانفتاح والاستقلالية في الاستثمار [1] .

ونتيجة لهذا الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تحريك عجلة التنمية فقد سعت الجزائر إلى تفعيل هذا الدور ومحاولة الاستفادة من مزايا القطاع الخاص في مختلف المجالات وسعيا منها لتلبية متطلبات المجتمع و بخاصة في المجال الاقتصادي الذي يمثل القاعدة الأساسية كحركة النمو فالاقتصاد القوي يوفر مختلف احتياجات الأفراد .

وقد أوصى تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة (2005) بأن تتضمّن استراتيجيات الحدّ من الفقر المستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية ، إستراتيجية من شأنها تعزيز القطاع الخاص المحلي في الدول النّامية ، وإشراك القطاع الخاص في عملية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أهم صارا يشكلان شيئا فشيئا عنصرا أساسيا من جدول الأعمال الإنمائي . [1]

ويتمثل القطاع الخاص في الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره أو تملكه شركات الأشخاص و شركات الأموال والأفراد ، كما يعرف كذلك بأنه القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد و وحدات الأعمال ، وتتولى آليات السوق توجيه دفعة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

1.عبد الرزاق مولاي لخضر، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر مجلة الباحث**، العدد 07(2010)، ص2-3

وينقسم القطاع الخاص إلى قسمين :

- قطاع خاص منتظم: وهو القطاع الذي يعمل في إطار منظم حيث يمسك في عملية وتعامله حسابات نظامية.
- قطاع خاص غير منظم : وهو القطاع الذي لامسك في عمله وتعامله حسابات نظامية وهو قطاع حرفي. [1]
- لقد مر القطاع الخاص في الجزائر ثلاث مراحل وهي: [2]
- **المرحلة الأولى** : وهي المرحلة قبل وخلال الاستعمار حيث كان القطاع الفلاحي قطاعا أهليا بالدرجة الأولى أمّا باقي القطاعات فقد كانت قطاعات ثانوية ، حرفية غير منظمة.
- **المرحلة الثانية** : وهي المرحلة الممتدة ما بين الاستقلال إلى مرحلة تبين استقلالية المؤسسات سنة 1988 ، وذلك بتحفيز النشاط الخاص بهدف خلق روح تنافسية مابين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة حيث كان القطاع الخاص يتصف بصفة الثانوية (قطاع ثانوي) ، وهي الفترة التي بدأ فيها كقطاع شبه رسمي .
- **المرحلة الثالثة** : وهي المرحلة التي كتبت الدولة الجزائرية النمط الليبرالي الحديث ، أي سقف اقتصاد السوق والتحكم في آلياته ، والذي تمخض عنه الإعلان المباشر بتخلي الدولة عن بعض قطاعات نشاطها لصالح العمال أو المواطنين أو المشاركة بينها وبين الخواص ، وهذا بموجب المر رقم 95-22 المؤرخة في 26 أوت 1995 ، المتضمن الحالات التي سوف تتخلى عنها الدولة وعليه برز القطاع كقطاع له وزنه واعتباراته في الحياة الاقتصادية ، والذي لا يقل في معناه و أهدافه عن القطاع الخاص في باقي الدول التي يعوّل عليه في العديد من الأهداف.

1خليل خميس ، **مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر** ، مجلة الباحث ، العدد 09 (2011) ص 205.

2.خليل خميس، مرجع سبق ذكره، ص 205 .

وتبعا لتبني الجزائر للقطاع الخاص كشريك اقتصادي وتنمويا فقد برز معه مفهوم الاستثمار وازداد اهتمام الدولة بمجال الاستثمار بمختلف أوجهه ، وفي هذا الصدد صدر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث عرفت المادة 02 dis الاستثمار بأنه:[1]

1- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث منشآت جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج،أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة

2- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

3- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية .

كما جاء هذا القانون المتعلق بتطوير الاستثمار لإعطاء المزيد من الدفع لوتيرة الاستثمار في الجزائر حيث أصبح بموجب هذا القانون تدخل الدولة لا يتم إلاّ في إطار تقديم الحوافز والامتيازات التي طلبها المستثمر ، ودلك عن طريق إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) من خلال الشباك الوحيد الذي أنشاته لهذا الغرض ، كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و الأرباح ،وكذا الضمانات الخاصة بنشوب أي خلاف بين الأطراف المتعاقدة ، ومن أهم الضمانات و الامتيازات التي جاء بها هذا القانون نجد :

- التخفيضات الجمركية على الأجهزة المستوردة والخاصة بالمشاريع الاستثمارية .
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الداخلة في الاستثمار

1.الجزائر : المادة 02 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001

- التكفل الجزئي أو الكلي للدولة فيما يخص المصاريف المتعلقة بالإشغال المرتبطة بالمنشآت الضرورية .[1]

بالاضافة إلى هذه الإجراءات الثانوية التي باشرتها الجزائر في إطار تطوير القطاع الخاص واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتفعيلها قامت كذلك بتهيئة المناخ المؤسساتي الملائم و المساعد في تسهيل عملية الاستثمار و ذلك من خلال إنشاء المؤسسات التالية :

1-**الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار (APSI)**: وهي عبارة عن جهاز حكومي ذو طابع إداري أنشئت لخدمة المستثمرين المحليين والأجانب بموجب مرسوم تنفيذي ، ويتميز أسلوب عملها بالتحرك الدائم للتعريف بالمناخ الاستثماري في البلاد ، وإعداد الملفات الخاصة بالقروض الاستثمارية وعرضها على المستثمرين وتتمثل مهامها فيما يلّي :

- الاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية .
- العمل على ترقية الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء .
- تضع تحت تصرف المستثمرين المحليين أوالاجانب كل المعلومات المتعلقة بالاستثمار.
- تدعيم ومساعدة المستثمرين المحليين أو الأجانب في إطار تنفيذ المشاريع الاقتصادية .
- التعريف بالمناخ الاستثماري و الترويج للقروض الاستثمارية عن طريق المشاركة في المؤتمرات والمعارض والندوات بالإضافة إلى تنظيم التظاهرات والندوات .

2- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)** *: وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تابعة لرئاسة الحكومة ، أنتجت كتكملة للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بموجب الأمر* الرئاسي المتعلق بتطوير الاستثمار ، وقد عرّفتها المادة الأولى من الأمر 01-03 بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

---

(1) بلقا سم مصباح مرجع سبق ذكره، ص 76.

وتقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالمهام التالية :

- ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.
- تقديم التسهيلات الخاصة بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات .
- تجسيد المشروعات بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية .
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين وإعلامهم و مساعدتهم .
- تسيير صندوق دعم الاستثمار بتسيير الاستثمار .
- تسير المزايا المرتبطة بالاستثمار .
- الاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية .
- تقديم معلومات خاصة بالمحيط الاستثماري.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهّد بها المستثمرون خلال مدّة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير و ترقية مجالات جديدة للاستثمار .
- تنظيم ندوات وملتقيات دراسية خاصة بفرص الاستثمار .

3-المجلس الوطني للاستثمار (CNI): هو عبارة عن جهاز حساس لدعم الاستثمار وتطويره في الجزائر، يشرف عليه رئيس الحكومة ويقوم بالمهام التالية:

- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.
- تحديد المناطق الواجب تنميتها .
- ليقترح صيانة المشاريع الاستثمارية و أولوياتها .
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية.[2]

2.نفس المرجع السابق،ص ص،77 78.

لكن بمقابل كل هذه التسهيلات فقد وضعت الدولة عدّة سياسات لتنظيم عمل مؤسسات القطاع الخاص بما يتلاءم والأهداف التنموية المحلية .

وهذا يظهر من خلال السياسة الصناعية البيئية التي ترمي إلى وضع منظومة للمراقبة المتكاملة للتلوث بمختلف أنواعه ومصادره بغرض تكريس تمهيد تعاقدي بين الدولة والمؤسسات المسببة للتلوث ، يتمثل في عقود مفادها التقليل التدريجي من التلوث والأضرار المتنوعة التي يسببها.[1] ويعتبر إنشاء الصندوق الوطني لإزالة التلوث عامل يساعد المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى إزالة التلوث الذي تحدثه ، كما نجد أن المادة 04 من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار تنصّ على ضرورة إنجاز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقنّنة وحماية البيئة. [2]

وقدّ تعديل هذه المادة بموجب الأمر 06 -08 المؤرخ في 15 جويلية 2006. [3]

بالإضافة إلى المادة 08 من نفس القانون التي تنصّ على المزايا و المسؤوليات التي تقع على عاتق أصحاب الاستثمارات من أشخاص و مؤسسات. [4]

وقبل ذلك وفي سنة 2003 صدر قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، و الذي يتعلق بخضوع المنشآت المصنفة حسب أهميتها [*] ، والأخطار التي تترتب عن استغلالها بترخيص من الوزير المكلف .

1.رابح بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 178

2الجزائر : المادة 04من الأمر 01 -03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001

3.الجزائر : الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006

4.الجزائر: المادة 08 من الأمر 01-03.

(*) المنشآت المصنفة هي مجموع منطقة الإقامة والتي تتضمن منشأة واحدة أو عدّة منشآت مصنفة تخضع لمسؤولية شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص،وتتمثل هذه المنشآت في كلّ وحدة تقنية ثابتة يمارس فيها نشاط أو عدّة أنشطة المحدّدة في التنظيم المعمول به

و قدّ تم إقرار من الضرائب و الرسوم البيئية لمكافحة مختلف أنواع التلوث الناتج عن مختلف نشاطات القطاع الخاص ، ففي سنة 1992 أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثّة والخطيرة على البيئة ، والذي تمّ تعديله حسب قانون المالية لسنة 2000 بحيث يطبق لكل صنف من أصناف المؤسسة الخاضعة للترخيص حسب درجة الأخطار التي تنجم عن استغلالها .

كما تخصص مدا خيل هذا الرسم للصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث .[1]

والجدول التالي يوضح هذا الرسم .

- الرسم على النشاطات الملوّثة والخطيرة على البيئة (الوحدة بالدينار الجزائري)

طبيعة المؤسسة المصنفة	مؤسسات تشغل أكثر من شخصين	مؤسسات تشغل أقل من شخصين
-المؤسسات الخاضعة للتصريح	9000	2000
-المؤسسات الخاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	20.000	3000
-المؤسسات الخاضعة لترخيص الوالي المختص إقليميا	90.000	18.000

1.مراد ناصر ، **التنمية المستدامة وتحرياتها في الجزائر** ، مجلة التواصل العدد 26 (2010) ص 152 .

ولا يمكن الحديث عن دور القطاع الخاص دون التطرق إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 وما خلفه من أثار اقتصادية حيث سعى هذا البرنامج إلى تحفيز الجزائر لإنعاش اقتصادي جديد من خلال وضع إستراتيجية تسمح بانطلاق عملية تنمية مستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار منح الأفراد الوسائل التي تمكنهم من خلق الثروة ، وتشجيع الفرص التي من شأنها خلق مناصب شغل دائمة ، وقد كانت أهم أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي:

- خلق ديناميكية داخل الاقتصاد الوطني تهدف إلى بعث مسار تطور دائم.
- دعم النشاطات التي تخلق القيمة المضافة وتوظف اليد العاملة .
- ردّ الاعتبار إلى الهياكل القاعدية التي تسمح بتحريك النشاطات الاقتصادية. [1]

ممّا سبق ذكره نجد أن القطاع الخاص أصبح يحتلّ مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني والمحلي على حدّ سواء ، نظرا للتسهيلات التّي تقدمها الدولة في هذا المجال بالإضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي جعل القطاع الخاص يلعب دورا في تحقيق جزأ من التنمية المستدامة في عدّة مجالات ويمكن توضيح هذا الدّور فيما يلي :

أ – **دوّر القطاع الخاص في التشغيل:** يعتبر القطاع الخاص أهم قطاع يوفر مناصب شغل، فعدد المستخدمين في القطاع الخاص في تزايد مستمر، كما يعتبر قطاع الخدمات في الجزائر أكبر قطاع منشئ لمناسب الشغل مقارنة بالقطاعات الأخرى ثمّ يليه القطاع الصناعي. [2]

ولهذا تجدّ الدولة تشجع على الاستثمار في القطاع الخاص بهدف التقليل من حّدة البطالة والتقليل من الهجرة نحو المدن للبحث عن مناصب شغل ، فنجد الآن عدة استثمارات بمناطق نائية أو غير إستراتيجية لكنها تتمتع بامتيازات كثيرة ودعّم من قبل الدولة لأنها تدعم سياسات الدولة في إطار التنمية الريفية وتوفير مناصب الشغل لسكان مناطق التي يستثمر فيها .

---

(1) حدبرينة حفص ،**دور القطاع الخاص في التنمية المحلية ورجال الأعمال والمقاولون في الجزائر**"دراسة حالة شركة أوريدو للإتصالات " (مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة قالمة 2015)ص64.

(2) .عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 144

ب- دورا لقطاع الخاص في التنمية الريفية : يسعى القطاع الخاص للشراكة مع الدولة إلى :

- رفع الإنتاج الوطني من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع بغية تغطية الاحتياجات الوطنية بنسبة لاتقل75%
- تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة في الأنشطة الفلاحية .
- تطوير وتنظيم قنوات جمع وتسويق المنتوجات الفلاحية الوطنية .
- تعميم وتوسيع استخدام السقي الزراعي .
- تطوير القدرات الوطنية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب .
- تطوير فضاءات ريفية متوازنة و متجانسة ومستدامة.
- تنويع النشاطات ألاقتصادية في المناطق الريفية والنائية .
- المحافظة على الموارد الطبيعية .
- الاستثمار في مجال البحث والتكوين في القطاع الفلاحي.

ج- **دور القطاع الخاص في تطوير الهياكل والبنية التحتية** :يلعب قطاع الأشغال العمومية دورا متميزا في دفع عجلة التنمية ليس من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام وقدرته الهائلة على توفير مناصب الشغل فحسب ولكن أيضا في كونه أصبح أحد أهم المتطلبات السياسات التنمية المستدامة ، ويساهم القطاع الخاص في مجال الإشغال العمومية فيما يلي :

- إنجاز شبكات الطرق وفق متطلبات النقل. [1]
- ترقية الخدمات العامة وتوفيرها لمستعملي الطريق .
- إصلاح و صيانة شبكات النقل البري .
- إنشاء هياكل للتجارة والسياحة والصيد البحري .
- كما مكّنت المشاريع التي استفاد منها قطاع الأشغال العمومية مع بداية الألفية الثالثة

1.عياش بلعاطل مرجع سبق ذكره، ص 97-100 .

والتي تدّعمت بغلاف مالي قدر بـ600مليار دينار من خلق نحو 688.947 منصب شغل خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2002 بالإضافة إلى فكّ العزلة عن 7.300.000 نسمة بفضل تدعيم شبكه الطرق بين مختلف البلاد.

وكنتيجة للأدوار السابقة للقطاع الخاص فهو يدعم التنمية الاجتماعية لأفراد المجتمع بالإضافة إلى تحسين ظروفهم المعيشية وارتقاء المستوى المعيشي. [1]

وعلى العموم يمكن اختصار الدوّر الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية المستدامة كما يلي:[2]

الاستثمار في القطاع الخاص ←	-زيادة التوظيف -ارتفاع مستو الدخل - زيادة الإنتاجية - ارتفاع مستوى إنفاق الأسر على الصحة والإسكان والتعليم	← - نمو اقتصادي - خدمات أحسن مقدمة للفقراء - انخفاض معدل الفقر

1. نفس المرجع السابق ، ص101-102

2. عبد الرزاق مولاي لخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 03

المبحث الثالث : دور المجتمع المدني في إنجاح سياسات التنمية المستدامة على المستوى المحلي :

أصبح للمجتمع المدني دور فعال وأساسي في مختلف سياسات التنمية المستدامة وذلك بتولي وظيفة باتت شاغرة بعد انسحاب الدولة عن مهمة تقديم خدمات أساسية للمواطنين ، بحكم عمليات الخوصصة وسياسة اقتصاد السوق .

لقد تجاوز دور المجتمع المدني من المجال السياسي إلى مختلف المجالات الأخرى الاجتماعية والثقافية والتنموية ، وقد أصبح متاحا لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني لبلادنا العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتدخلها كشريك هام فعلا في عمليات البناء والتطوير ومنها أنها أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل :

أ- تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية القريبة أملا في تدعيم تلك الخدمات في المناطق البعيدة والنائية.

ب- العمل في مشاريع الرعاية الصحية .

ج- في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة.

د- في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات .

هـ- في مجال متابعة إستراتيجية مكافحة الفقر .

و- في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب .

ك- في مجال الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية .[1]

1-محمود قرزيز ومريم يحياوي ، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية في الجزائر** ، بين الثبات والتغير (ورقة بحث قدمت في ملتقى التنمية المستدامة ، جامعة الشلف ، 2008) ص 11.

إن من أهم الأهداف التي يسهر إليها المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية المستدامة هو الرقي بالإنسان اجتماعيا واقتصاديا و ثقافيا وعلميا مع تحسين الظروف البيئية التي يعيش فيها.

1-مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة :

لقد أصبحت الجهود الذاتية والتطوعية ضرورة ملحة وعليه تتضاعف أهمية ما يقوم به المجتمع المدني في التنمية المستدامة ، حيث فرض هذا الأخير نفسه كعنصر فاعل يتسم بالمسؤولية التصدّي في القضايا البيئية ، وذلك من خلال زيادة الوعي البيئي ومعالجة المشاكل البيئية محليا ، وذلك بالقيام بمشاريع وتنفيذ برامج تكون أهدافها واضحة منذ البداية ، إذ لا ينحصر دور تنظيمات وجمعيات المجتمع المدني في الاستشارة فحسب بل يتعداه في الكثير من الحالات الى المشاركة(*)في صنع القرار البيئي من خلال التمثيل داخل بعض الهيئات العامة لأن المشاركة هي العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به ،والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيا واقتصاديا. [1]

وتنص المادة 35 منه على: تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا التي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به.

وقد خصص في الفصل الثالث من قانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المعنون بتدخل الأشخاص والجمعيات في مجال حماية البيئة .

والمادة 36 منه تنص على أنه: دون الإخلال بالأحكام القانونية سارية المفعول، يمكن

---

*المشاركة: هي مشاركة أهالي المجتمع تطوعا في جهود التنمية سواء بالرأي، العمل، التمويل، يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة الاجتماعية والسياسية لبلده

1. منى هرموش ، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**(مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة 2010) ص60

الجمعيات المنصوص عليها في المادة 35 أعلاه من رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام.

كما أشارت المادة 37على : يمكن الجمعيات المعتمدة قانونيا ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الوقائع التي تهدف إلى الدفاع عنها ، وتشكّل هذه الوقائع مخالفة للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة ، وتحسين الإطار المعيشي وحماية الماء والهواء والجوّ والأرض وباطن الأرض والفضاءات الطبيعية والعمران ومكافحة التلوث .[1]

وللجمعيات دور مهم في التحسيس والتوعية للمواطنين في جانب الاهتمام بحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من سنّ تشريع خاص للجمعيات البيئية بالإضافة إلى ضرورة تعديل قانون الجمعيات 90-31 ، بحيث يتم فيه التركيز على النشاط البيئي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة .

وبالنسبة للإعانات المالية المقدمة للجمعيات من طرف الجماعات المحلية، فإنه يستلزم عليها منح الإعانات وفقا لمبادئ أهمها:

- تأسيس منح الإعانة على قواعد الموضوعية
- منح الإعانة على أساس عقد برامج عمل يتضمن تحديد الأهداف .
- تحديد طرق منح هذه الإعانات .
- تحديد ما يمكن للجمعية أن تقدمه في إطار إنجاز المشروع.
- إلزام الجمعيات بتقديم كل المعلومات للإدارة من أجل مراقبة ومتابعة استعمال الإعانات.[1]

1.المواد 35.36.37 من قانون رقم03-10 المتعلق بالبيئة ، مرجع سبق ذكره ص 13

2- دور المجتمع المدني في المجال الاجتماعي :

للمجتمع المدني دور في توفير الأمن والسلام من خلال إيجاد بيئة ملائمة بما في ذلك نية التهديد والعدوان، وله دور كذلك في مجال تحسين مستوى السكن والصحة من خلال تعزيز وتطوير سياسات سكانية متكاملة والارتقاء بالخدمات الصحية أولية وتدعيم برامج التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة ، بالإضافة لدور المجتمع المدني في مكافحة الفقر والحدّ منه باعتبار الجمعيات الأقرب للمواطن وممثليه أمام الإدارة ، ثبات إنشاء قوائم الموازين تقوم بتقديمها لجهات التي توزع مختلف الإعانات المخصصة لهم وبمختلف الفئات المحتاجة ، بالإضافة للدور الذي يلعبه في تكريس قيم التضامن في الإعانات الاجتماعية للأطفال (الإعانات الطبية الإعانات الاجتماعية .....).[2]

ولمحاربة الفقر والتهميش الاجتماعي يعمل المجتمع المدني على تدعيم التعليم ، ضمان العدالة بين الجنسين ، ضمان صحة الأمهات ومكافحة الأمراض المتنقلة وهذا بقيام الجمعيات بملتقيات وأيام دراسية حول الأمراض المعدّية بمشاركة أطباء التحسيس والتوعية خاصة في مقر الجمعيات فالفقر يدمر حياة الإنسان وهو أكبر عدّو للصحة والتنمية .[3]

أما على المستوى الاقتصادي وبعدما تخلت الدولة عن جزء كبير الذي كانت تشغله اقتصاديا

1.سمير بن عياش ،**السياسات العامة البيئية في الجزائر و تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي دراسة حالة ولاية الجزائر (1999-2009)** ، (مذكرة ماجيستر في الدراسات السياسية المقارنة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 2011) ص 80.

2.منى هرموش ،مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

3.منى هرموش ،المرجع نفسه،ص 70.

نتيجة الأزمات الاقتصادية والضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية ، بالتالي أدى هذا غلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وهذا أفسح المجال أمام شريك جديد كي يتحمل جزءا من مسؤولية الخدمة الاجتماعية ، وأصبح من الضروري إشراك المجتمع المدني في صياغة الخطط التنموية وصنع السياسات الاقتصادية .[1]

- **أهداف مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة :**

- إدراك المجتمع المحلي للإمكانيات المتاحة للتطوير والتحسين والتنمية من خلال الحوار مع السلطات القائمة على هذا التطوير ، فيشارك أفراد المجتمع في القرارات ويتقبلونها طبقا للأولويات التي يقررونها بأنفسهم .

- المساهمة في دعم الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ عمليات التنمية .

- تأكيد إدراك أفراد المجتمع لقيمة المال العام والحرص عليه ، الأمر الذي يؤدي إلى نجاعة البرامج التنموية وتسهيل نجاحها

- دعم مشاعر الانتماء للوطن ككل ولمنطقة أو إقليم بصفة خاصة وتشجيع الاستثمارات وحمايتها

- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية المحلية نتيجة الإلمام ومعرفة السكان لمتطلباتهم .

- الإسراع في إحداث التغيرات السلوكية الضرورية نتيجة اختيار الأسلوب المناسب الذي يقرره المجتمع المحلي بنفسه .

وبتحقيق هذه الأهداف يتحقق الاستقرار للنظام الإداري و السياسي ومسايرة مخططات وبرامج التنمية المستدامة مع احتياجات مختلف المجتمعات المحلية والإمكانيات المتاحة. [2]

إن التفاعل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من منظمات حماية حقوق الإنسان والبيئة يقدّم فرصة و خطوات إيجابية لتحقيق الأهداف التنموية.

1.منى هرموش، مرجع سبق ذكره ،ص 70

2.عثمان عزيزي ، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية لولاية خنشلة** (مذكرة ماجيستر في التهيئة العمرانية ، قسم التهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة 2008) ص 112 .(نقلا عن الموقع الالكتروني،تاريخ الاطلاع،05 ماي 2016 16:30)-bu umc.dm-dz/theses/sc-terre/AAZI 2548.pdf.

ويظهر دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة مع وجود قانون رقم 12 لسنة 2004 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذي تمّ تعديله بقانون رقم 08 سنة 2008 ثمّ تعديله مرة أخرى بقانون رقم 10 لسنة 2010 ، بحيث أن منظمات المجتمع المدني بأنواعها وخاصة الجمعيات المهنية والاجتماعية والثقافية تعدّ دعامة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة.[1]

1.جهينة العيسي ، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية** ،(نقلاعن الموقع الالكتروني تاريخ الاطلاع ا يوم 23 ماي 2016

/. http://bintsultan1.blogspot.com/2012/03/blog-post-07.htn11:36.

المبحث الرابع : التحدّيات التي تواجهها الفواعل المحلية وحلول لمواجهتها :

بعد التطرق لمختلف الأدوار التي تلعبها الفواعل المحلية في مجال إنجاح سياسات التنمية المستدامة في الجزائر ، هناك مشاكل و معوقات تواجه هذه الفواعل في أدائها لمهامها في مختلف المجالات و هذا راجع غلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبالرغم من الإصلاحات المتواصلة فهذه المشاكل عرقلة من مسيرتها للوصول بالمجتمع إلى طريق الرقي و الرفاهية وبالتالي عرقلة مسار تحقيق التنمية المستدامة .

بالإضافة إلى التطرق في هذا المبحث إلى مختلف الحلول وسبل تفعيل دور هذه الفواعل المحلية لإنجاح برامج التنمية المستدامة .

أولا : الجماعات المحلية (البلدية والولاية) :

ا) **معوقات الجماعات المحلية:** وتتمثل هذه المعوقات أساسا في:

1-المعوقات المالية:

- تعتبر الموارد المالية العمود الفقري لأي نظام حكم محلي فعال ، وعليه يمكن قياس درجة فعالية واستقلالية سلطة محلية بمدى قدرتها على تمويل برامجها الخدماتية وتنفيذ سياستها وخططها التنموية من مصادرها الذاتية بدون الاعتماد كليا على الإعانات والدعم المركزي ، وعليه فإن الجماعات المحلية لا تتمكن من صد الحاجات المحلية وبالتالي ضعف الاستقلالية وزيادة الرقابة الشديدة التي تفرضها السلطة المركزية ومنه تؤدي إلى قصور الإمكانيات المادية والبشرية وظهور المشاكل التنظيمية والتسييرية. [1]

2-المعوقات الفنية:

- تعاني الجزائر من خلل هيكلي في بنية الهيئات المحلية بحيث هناك ما هو متعلق باليد العاملة من حيث أدائها وتأهيلها، ونقص الخبرات الفنية وانخفاض مستوى كفاءة موظفي الإدارة المحلية (البلديات خاصة) .

- إضافة إلى نقص المهندسين والمتخصصين العاملين في المؤسسات المحلية والبلدية وهذه تعتبر من المشاكل التقليدية التي تواجهها الإدارة المحلية و لازالت.

- إن قصور الخدمات البلدية أدى إلى تذمّر المواطنين وفقدانهم الثقة في هذه الأجهزة مما أدى إلى عزوف الكثيرين عن المشاركة في عضوية هذه المجالس والإسهام في نشاطاتها .

1.نورالدين يوسفي مرجع سبق ذكره، ص 57.

3-المعوقات الإدارية :

- غموض القوانين والتشريعات التي تتعلق بالعلاقة بين المركز و الهيئات المحلية من ولاية وبلدية.
- بالرغم من مدى اتساع اختصاصات البلدية الجزائرية من خلال قانون البلدية والولاية إلاّ أن هذه الاختصاصات مقيدة إلى حد كبير بتدخل سلطة الرقابة
- ضعف الجهاز التنفيذي للهيئات المحلية و عدم تفهمها للواقع والظروف المحلية .
- انتشار المحاباة والمحسوبية في تعيين موظفي الهيئات المحلية .
- فقدان التنسيق بين أعمال الهيئات المحلية و فروعها .
- ضعف أجهزة الرقابة والمتابعة. [1]

سبل تطوير الجماعات المحلية :

- من الناحية المالية تتمثل أهم الإصلاحات في تجديد الجباية المحلية وإعادة الاعتبار لها ، وهذا التجديد يكون عن طريق اشتراك البلديات في الجباية المحلية بغرض رفع مردودية الضرائب وعن طريق اشتراكها في تحديد وعاء الضريبة ونسبها وكيفية تغطيتها ، بالإضافة إلى إصلاح مدا خيل الأملاك بالنسبة للبلديات .
- ومن الناحية الإدارية تتجسد أهم الإصلاحات من خلال إعادة النضر في التنظيم الإقليم للبلاد والمتمثل في تعيين ولاة منتدبين على رأس ولايات جديدة فبتاريخ 22 أكتوبر 2006 عرض وزير الداخلية و الجماعات المحلية في الاجتماع الذي خصصه رئيس الجمهورية لملف الجماعات المحلية .

مشروع التقسيم الإداري الجديد من خلال إضافة ولايات جديدة بتعيين ولاة منتدبين على رأس مقاطعات.

- ومن الناحية التشريعية فقد تم إعداد جملة من مشاريع قوانين تخص الجماعات المحلية بغية

1.نور الدين يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص59.

توضيح مهام كافة الفاعلين المحليين و صلاحياتهم وتحسين تنظيم الجماعات المحلية وتسييرها واهم هده المشاريع إعادة النظر أو تعديل قانوني البلدية والولاية الساري المفعول.[1]

- حلول ومقترحات لتفعيل وحل مشاكل الجماعات المحلية :

1)على المستوى الاجتماعي:

- تعبئة الجماعات في حقل التنمية المحلية وخلق الوعي البلدي المحلي وذلك بتوعية المواطنين بالمشاركة والتعريف بمشاكل الجماعات المحلية وهذا سيظهر دور الإعلام في التنمية ونشر الوعي .

- تفعيل العمل البلدي على مستوى أصغر وتعميم مفهوم لجان الأحياء .

- تشجيع المواطنين على البقاء في المناطق الريفية وذلك بتوفير الأمن وجميع المرافق الضرورية و تعزيز التنمية الفلاحية والحيوانية .

- توفير الرعاية الطبية ومراكز التكوين المهني لتشجيع الاستقرار والعمل الحرفي .

2)على المستوى الإداري :

- احترام الفصل بين السلطات على المستوى البلدي وبين الإدارة والمجالس المنتخبة .

-تحسين مستوى الإداريين ورفع مهاراتهم وكفاءاتهم وذلك بإنشاء مراكز متخصصة للإدارة المحلية والقيام بتربصات لأعضاء الوحدات المحلية .

3) على المستوى القانوني :

- تفعيل النصوص القانونية الحالية المتعلقة بالجماعات المحلية في مجال الخدمات العامة.

1.عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- دعم البلديات من خلال منح سلطات أوسع للمجالس الشعبية المحلية

_ ضمان استقلالية المجالس الشعبية ، وتحديد الاختصاصات والحد من تدخل الجهات الحكومية .

- حل إشكالية التمويل والذي يعتبر الشرط الأساسي لنجاح الجماعات المحلية في أداء أدوارها في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة .[1]

1 . نور الدين يوسفي،مرجع سبق ذكره،ص 63

II .القطاع الخاص:

على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار وذلك من خلال القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمازات المحلية والأجنبية إلا أن القطاع الخاص في الواقع مازال يعاني من عدة مشاكل وعراقيل تحول دون تحقيقه لأهدافه التنموية و أهم هذه العراقيل.[1] :

1-مشكلة التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص :

حيث أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في مجال التمويل حيث أن نصيب القطاع العام من مجمل القروض الممنوحة يفوق نصيب القطاع الخاص.

2-ارتفاع معدل سعر الفائدة : لطالما حاولت الجزائر في إطار عمليات الإصلاحات الاقتصادية استخدام معدلات الفائدة كأداة فعالة في التأثير على سلوك المستثمرين و الأفراد نحو زيادة نسبة الادخار ، و توجيهها نحو الاستثمار .

3-المعوقات الإدارية والتنظيمية: حيث يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية أهمها:

- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار و دعم الشفافية، وتعدد الجهات الوصية.
- تعقد وطول الإجراءات و الوثائق المطلوبة لإنشاء المشاريع .
- ضعف البيئة التقنية و عدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار.
- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية و عدم الوضوح في التطبيق.
- و هو ما يترك المجال للتلاعبات و التفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار.

1.عبد الرزاق مولاي مرجع سبق ذكره، ص 24-27.

- بطء و بيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار.

4-مشكل العقار الصناعي : حيث توقفت العديد من المشاريع الاستثمارية بسبب بالارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال, أو بسبب مشكل عدم ملائمة بعض مناطق النشاط للمعايير الأساسية.

5-مشكل الفساد :حيث يعتبر الفساد من أكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر و التي تعرقل مسار عمل القطاع الخاص بسبب البيروقراطية و غياب المساءلة .

و من أجل تفعيل دور القطاع الخاص للجزائر وجب احترام عدة توصيات منها :

-إتباع الدولة لنظام التحفيز كالتحفيز الضريبية ومنح الأولية في الصفقات بالنسبة للشركات التي تلتزم بتنفيذ برامج تنمية المجتمع .

- تحديث البرامج والمسابقات التكوينية والدراسية للجامعات لتستوعب المفاهيم الجديدة في تسير منظمات الأعمال على غير الحكومة وأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية.

-تدعيم الأطر التنظيمية والقانونية بآليات المساءلة والشفافية التي من شأنها تنظيم عمل القطاع الخاص .

- التقليل من البيروقراطية في الإجراءات التي تسير عمل القطاع الخاص والتي تساهم في دعم نشاط القطاع وتسهيل الخدمات المقدمة .

- تحسين النظام الضريبي بما يتلاءم مع نوع المؤسسات ونوع النشاطات التي تقوم بها .

- تعديل الفجوات التي تحويها قوانين الاستثمار المختلفة .[1]

1.بريش عبد القادر، **دور القطاع الخاص في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات** (ورقة بحث قدمت في الملتقى الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ، جامعة بشار) ص 13 .

- عدم التساهل مع من يخرق قوانين و أنظمة حماية البيئة وذلك بتفعيل دور القضاء في مجال حماية البيئة .

- القضاء على الفساد الذي يعرقل مختلف الجهود والمساعي التنموية ويحقق غايات و أهداف الأفراد على حساب الأهداف العامة للمجتمع.[1]

1.عبد القادر بريش،المكان نفسه.

III.المجتمع المدني:

هناك مجموعة من العراقيل والعوائق حدّت من الدّور الذي يلعبه المجتمع المدني في مجال التنمية المستدامة منها :

أ – العوائق السياسية:

- رغم من التعددية والانفتاح السياسي وظهور الأحزاب و جمعيات وتنظيمات كثيرة إلا أنها تبقى شكلية و غير فعالة على مستوى التفاعل مع المجتمع.
- ضعف التطور السياسي للفرد الجزائري و انعدام تأثيره على الحياة السياسية .
- انعدام الوعي السياسي لدى الفرد الجزائري .
- فقدان المواطن الثقة بالسلطة الحاكمة

ب–العوائق الاجتماعية:

- ضعف القوى الاجتماعية والتي يقصد بها تكتل مجموعات بشرية تجمعها روابط خاصة وهذا مقوم أساسي للمجتمع المدني وبنائه.

بالإضافة إلى عوائق قانونية تشكل عائقا أمام قيام مجتمع مدني فعّال وأيضا غياب الحرية السياسية وتمويه المجتمع إذ أن السلطة تتدخل في كل الجزئيات وتقوم بتوجيهها حسب أهدافها إذ ما نعيشه من خلال المؤسسات المنتخبة سواء المجلس الشعبي الوطني أو المجالس المحلية (ولائية أو بلدية) فهي تعبرّ عن إرادة السلطة ولا تعبر عن الإرادة الحقيقية للمجتمع ، هذا مايجعل المجتمع المدني يفقد الآليات الحقيقية للنمو و التطور بحيث يضعف هذا المناخ من إحداث تنمية حقيقية يتفاعل فيها الجـــميع وتتـكاثف فيها جـــهود السلطة ومختلف الفواعل المحلية .[1]

1.عثمان عزيزي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

- كما يرتبط بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للمطالب التي يتقدم بها المجتمع ومدّى جديتها في التعامل معه ، فإذا كانت إرادة جادة للتعاطي معه ايجابيا حصل تغيير كبير على مستوى التنمية المستدامة بحكم أن المجتمع المدني أكثر قدرة على الوصول إلى القواعد الشعبية وأكثر فعالية في ملامسة مشاكل الجماعات المستهدفة .

- بالإضافة إلى أن قدرة المجتمع المدني في التأثير على التنمية تبعا لما تتمتع به منظماته من قدرات إدارية ومؤسسية كبناء الهياكل التنظيمية وتنمية روح العمل الجماعي وفاعلية مهاراته الاتصالية ، وقدرتهم على التخطيط الإستراتيجي أو عملية بناء القدرات .

- من جهة أخرى إلى إقامة التحالفات بين فئات المجتمع المدني وبين كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية المستدامة محليا و وطنيا ، يضاف إلى ذلك قدرة المجتمع الوطني على تحديد احتياجات المجتمع المحلي وهو ما يتطلب إشراكه في التخطيط للمشاريع ومتابعتها.[1]

1.**المجتمع المدني كشريك في التنمية المستدامة** ، (نقلا عن الموقع الالكتروني،تاريخ الاطلاع ، 23ماي 2016)

11:30 http://zawaya.magharebia.com/ar/zawaya/opinion/335

نستنتج في أخر هذا الفصل أن الجزائر أتبعت من خلال مختلف الفاعلين سياسات للتنمية المستدامة حاولت من خلالها تحسين مستوى التنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي بما يخدم متطلبات المجتمع ، ومن أجل تحقيق هذا الغرض وجب تفعيل التعاون بين المجتمع المدني كفاعل اجتماعي و القطاع الخاص كفاعل اقتصادي والأجهزة اللامركزية المحلية وهذا التعاون يمكنها من مواجهة مختلف التحديات و الصعوبات التي تواجهها ، وبهذا تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة كل حسب دوره .

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع التنمية المستدامة و دور الفواعل المحلية نقول أن الجزائر سعت منذ استقلالها إلى تحقيق التنمية كمطلب أساسي للنهوض بالواقع الاقتصادي و الاجتماعي ،كما قامت بتبني عدة سياسات و برامج للتنمية المستدامة ,وهذا في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

و قد كان الهدف من تلك البرامج ضمان استدامة الموارد والتي هي مسؤولية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص و المجتمع المدني ، سواء على المستوى الوطني أو المحلي الذي هو الأساس في تطبيق تلك البرامج على أرض الواقع ،فالسياسات التنموية لا ترى النور إذا كانت هناك أطراف لها صلاحيات قانونية تمكنها من تنفيذ البرامج التنموية و أداء دورها بفعالية.

كما يجب التأكيد على المسؤولية المشتركة بين كل من الدولة والجماعات المحلية بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في سعيهم لتحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة دون المساس بالأنظمة البيئية كأحد ضمانات استدامة الموارد و ضمان توفيرها للأجيال القادمة .

رغم وجود عدة معوقات وعقبات تشل أو تحد من دور الفواعل المحلية ,إلا أنه من اللازم تجاوزها من خلال تعزيز الإطار القانوني بما يمكن من تحديد أدوار كل فاعل و بالتالي توزيع المسؤولية ،وهذا ما يزيد من نجاعة مختلف السياسات التنموية .

كما يجب تفعيل دور الجماعات المحلية على وجه الخصوص بصفتها الأدرى بحاجيات المجتمع المحلي ، لهذا وجب عليها العمل وفق أهداف التنمية المحلية المستدامة بما يخدم المصلحة العامة للمجتمع و يلبي مختلف حاجياته ، مما يمكن في الأخير من الوصول إلى تنمية وطنية شاملة تراعي مختلف متطلبات التنمية المستدامة و يمكنها من مواجهة مختلف تحدياتها.

من خلال ما توصلنا إليه سابقا نستنتج ما يلي:

1/لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة إلا بمراعاة أبعادها الثلاثة (بيئي ،اقتصادي ،اجتماعي).

2/إن تحقيق برامج التنمية المستدامة على المستوى الوطني لا يتحقق إلا بالاهتمام بالمستوى المحلي وبانصهار مختلف الفواعل (جماعات محلية بلدية و ولاية،القطاع الخاص،المجتمع المدني).

3/إن النظام الديمقراطي يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل أداء المجتمع المدني و تمكينه من المشاركة في إنجاح برامج التنمية المستدامة.

4/لقد أعطى المشرع الجزائري للجماعات المحلية صلاحيات واسعة في مجال التنمية المحلية باعتبارها مكملة للتنمية المستدامة وطنيا .

5/بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وجهتها الدولة إلى التنمية المستدامة على المستوى المحلي إلا أن الجماعات المحلية فشلت في إنجاحها بسبب وجود الكثير من المشاكل والمعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية(كالفساد بكل أنواعه ،المحسوبية....).

6/ضعف التمويل المحلي يعتبر أكثر العراقيل التي تواجه التنمية المحلية المستدامة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1/المراسيم و القوانين:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006 ، يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة ، الجريدة الرسمية عدد 37 الصادر بتاريخ 04يونيو 2006، المادة 31 .

2-الجزائر : المادة 02 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001.

3-المادة32 من قانون19/01المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها الصادر في2001/12/12 الجريدة الرسمية،العدد2001.

4-الجمهورية الجزائرية الشعبية، قانون رقم 03 - 10 المؤرخ في 13 جويلية 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 43 الصادر بتاريخ 20 جويلية 2003 ، المادة الرابعة.

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 10-11 المؤرخ في 20رجب 1432هجري الموافق لـ22يونيو 2011 المتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 37 المادة الأولى .

6-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، قانون رقم 12-7 المؤرخ في 28ربيع الأول 1433 هـ الموافق لـ 21فبراير سنة 2012 ، يتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية ، العدد 12 ،المادة الأولى.

2/الموسوعات:

1-إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي،انجليزي).

3/الكتب :

1-الهيتي نورزاد عبد الرحمن ، التنمية المستدامة : الإطار العم و التطبيقات . دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا ،الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2009 .

2-إبراهيم علي عيسى و فتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التنمية و البيئة بيروت : منشورات دار النهضة العربية ، 2004.

3-رشاد احمد عبد اللطيف، التنمية المحلية ، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2011.

4-سعيدان علي،حماية البيئة من التلوث بالمواد الأشعاعية والكميائية في القانون الجزائري ، الجزائري: دارالخلدونية ، 2008.

5-عباس صلاح ، التنمية المستدامة في الوطن العربي ، مصر: مؤسسة شباب الجامعة ، 2010.

6-فرغلي حسن أحمد ، البيئة و التنمية المستدامة: الإطار المعرفي و التقييم المحاسبي ، القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث، 2007.

7-قاسم خالد مصطفى إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة ، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

8-محارب عبد العزيز قاسم، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي ، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2011.

9-مقري عبد الرزاق ، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية ، الجزائر:دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2008 .

4/المجلات:

1- الخولي أسامة ، " مفهوم التنمية المستدامة"، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، العدد 09 نوفمبر 1999 .

2- الضامنة محمد محمود ،نظم الإدارة المحلية: المفهوم و الفلسفة و الأهداف،ورقة بحث قدمت في الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، سلطنة عمان، 18-20 أوت 2003.

3- بريش عبد القادر ، **دور** القطاع الخاص في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الإجتماعية للشركات، ورقة بحث قدمت في الملتقى الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية ، جامعة بشار.

4-خليل خميس ، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 09 ،(2011).

5-ديب، ريدة التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول،(2009) .
lefpediq.com/arab/wp-content/uploads/2011/09.pdf.

6-رحماني موسى ، وسيلة سبتي ، تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحويلات الاقتصادية ، ملتقى دولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية ، جامعة باتنة ، 2004.

7-زرمان كريم ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ، **2001**-2009، **أبحاث اقتصادية و إدارية**، العدد رقم 7 . (2010)

8-صالح مفتاح و بن سمينة دلال، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر ، بحوث اقتصادية عربية،العدد 43-44،(2008).

9-طاوسي فاطمة ،دور الجماعات المحلية والإقليمية في الحفاظ على البيئية ، جيل حقوق الإنسان ،العدد الثاني ، (2004).

10-عماري عمار ، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، 07 . 08 أفريل) 2008 .

11-عولمي بسمة تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر ، اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4 ، (د س ن).

12-عبد الرحمان أسامة، البيروقراطية النفطية و معضلة التنمية، عالم المعرفة، العدد 57 ، (1978).

13-قاسيمي آسيا، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول: «السياسات و التجارب التنموية بالمجال العربي و المتوسطي» -11- تونس، 26-27 افريل 2012).

14-قرزيز محمود ومريم يحياوي ، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية في الجزائر ، بين الثبات والتغير (ورقة بحث قدمت في ملتقى التنمية المستدامة ، جامعة الشلف ، 2008).

15- لموسخ محمد، دور الجمعات المحلية في حماية البيئية الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية ، 3-4ماي 2009 ، مجلة الإجتهاد القضائي ،جامعة قنصر ، بسكرة.

16-ناجي عبد النور ، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية ، تجربة البلدية الجزائرية ، مجلة النهضة ، كلية علوم الإقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، 2010.

17-ناصر مراد ، التنمية المستدامة وتحرياتها في الجزائر ، مجلة التواصل ،العدد 26 (2010).

18-هويدي عبد الجليد ، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية و التنمية المستدامة، الدراسات و البحوث الاجتماعية, العدد، 09 (2014).

19-المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعية ، البحرين .

20-منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، التربية من اجل التنمية المستدامة، اليونسكو 2013 .

21-منظمة هاريكار غير الحكومية، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، العراق، 2007 .

22-مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، التنمية المستدامة، جوهاسبورغ، 2002.

5/محاضرات:

1-برقوق أمحند ، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2008.

2-مرسي غانم سمير خيري ، معوقات التنمية المستدامة في العالم الإسلامي ، محاضرات في الاقتصاد ،قسم العلوم الادارية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية .

6/المذكرات و الرسائل الجامعية:

1-الحاج مسعود خديجة، دور اقتصاديات السياحة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، 2011 .

2-العايب عبد الرحمن ،التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2011.

3-بابكرمحمد، تقييم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر في ظل الإصلاحات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، 2009.

4-بلعاطل عياش ، سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر دراسة تقييمية لحدود الإلتزامات وطبيعة الانجازات ، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، جامعة سطيف ،2011 .

5-بن عيسى إبراهيم ، الحكم الراشد في المالية المحلية ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011.

6- بن عياش سمير ،السياسات العامة البيئية في الجزائر و تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي دراسة حالة ولاية الجزائر (1999-2009) ، مذكرة ماجيستر في الدراسات السياسية المقارنة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ،2011.

7-بوسبعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015 .

8-بوليفة محمد و علاء الدين الغول، دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012.

9-جديدي عتيقة ، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر-بلدية بسكرة نموذجا ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة و إدارة محلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة ، 2002.

10-حسونة عبد الغني الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ،رسالة دكتوراه علوم في الحقوق، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، 2013.

11-حفص صبرينة ،دور القطاع الخاص في التنمية المحلية ورجال الأعمال والمقاولون في الجزائر"دراسة حالة شركة أوريدو للاتصالات" ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة قالمة 2015.

12-حمانة زكي ، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية المستديمة في الجزائر للفترة 1989 - 2010 ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، 2012 .

13-خميس خليل،واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية - دراسة حالة ولاية الوادي ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2014.

14-الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة" حالة سونطراك" (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وقلة، 2007)، ص 42 .(نقلا عن الموقع الالكتروني.تاريخ الاطلاع 26 مارس 2016 (16:30 univ-setif-dz/siminaires/durable/38.pdf

15-خروفي بلال ،الحكومة المحلية و دورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية : دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012.

16- خروجي محمد، الأليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، مذكرة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة ورقلة ، 2013.

17- خلادي سومية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجماعات المحلية بالجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2013.

18 -خنتاش عبد الحق،مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر ،مذكرة ما جستير في الحقوق ،قسم حقوق،جامعة ورقلة،2011.

19- ديب كمال ، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009 .

20- رحال مراد ، التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000 ـ 2010 دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر 3 ، 2012.

21- زغرات مهدي، دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر ،مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2014.

22 -زيطوط احمد، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 .

23 -عاشوري سكينة ، الاتجاهات المعاصرة لنظم الإدارة المحلية ،مذكرة ماستر في الحقوق ، قسم الحقوق ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014.

24 –عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

25 –عبدو مصطفى، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة لحالة الجزائر (1995 - 2006) ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008.

26- عزيزي عثمان ، دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية لولاية خنشلة ، مذكرة ماجيستر في التهيئة العمرانية ، قسم التهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة 2008 .(نقلا عن الموقع عن الموقع الالكتروني،تاريخ الطلاع 03 ماي 2016 11:36) الالكتروني،تاريخ الاطلاع،05 ماي 2016 16:30) bu-umc.dm-dz/theses/sc-terre/AAZI 2548.pdf

27-يمينة عمروس وحورية بليزيدية ،التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة بلدية سكيكدة (مذكرة ماستر في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية) ،جامعة قالمة،2014ص91(نقلا عن الموقع الالكتروني: Univ guelma-dz/sites/depsp-univ-guelma-dz/sites/master-org/2015.

28- قديد ياقوت، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011.

29- لونيسي عبد اللطيف، الرقابة على مالية البلدية ،مذكرة ماستر في الحقوق، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، 2013.

30- مختاري وفاء، «الهيئات اللامركزية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة ماستر في الحقوق ، قسم الحقوق ، جامعة بسكرة ، 2014.

31-مسعودي يحيى، إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث ـ حالة الجزائر ـ ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، 2009 .

32-مصباح بلقاسم، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستديمة ـ حالة الجزائر ـ ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، قسم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006.

33-هرموش منى ، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة،مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة 2010.

34 -يخلف محسن، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة،مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة ، 2014 .

35 -يوسفي نورالدين ، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، دراسة تقيمية للفترة 2000 -2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة ، مذكرة ماجيستر في العلوم الإقتصادية ، قسم علوم التسيير جامعة بومرداس 2010 .

7/المواقع الالكترونية :

1-العيسي جهينة ، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية ، تم الاطلاع على الموقع يوم 23 ماي 2016.

http://bintsultan1.blogspot.com/2012/03/blog-post-07.htn11:36./

2-المجتمع المدني كشريك في التنمية المستدامة ، تمّ الإطلاع على الموقع : يوم 23ماي 2016 .

http://zawaya.magharebia.com/ar/zawaya/opinion/33511:30

3-ديوان أصدقاء المغرب، التنمية المستدامة و أبعادها. نقلا عن الموقع الالكتروني (تاريخ الاطلاع : 2016/04/18).

https://ar-ar.facebook.com/permalink.phppstory-fbid.

الفهرس

الفهرس :

الإهداء

شكر و عرفان

مقدمة .....(أ _ و)

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي.....7

المبحث الأول : التنمية المستدامة 9

أولا: المصطلحات الأساسية للتنمية المستدامة 10

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة و خصائصها 13

I. تعريف التنمية المستدامة 13

II. خصائص التنمية المستدامة 16

ثالثا: مبادئ و أهداف التنمية المستدامة 17

I. مبادئ التنمية المستدامة 17

أ- مبادئ الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 17

ب-مبادئ البنك العالمي للإنشاء و التعمير للتنمية المستدامة 18

ج- المبادئ العامة للتنمية المستدامة 20

المبحث الثاني : الفواعل المحلية 23

أولا: الجماعات المحلية.....24

ثانيا: القطاع الخاص كفاعل محلي.....30

ثالثا: المجتمع المدني.....32

خلاصة.....34

الفصل الثاني : أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة 38

المبحث الأول : البعد الاقتصادي و مؤشراته 39

أولا: البعد الاقتصادي.....40

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية.....42

المبحث الثاني : البعد الاجتماعي ومؤشراته.....45

أولا: البعد الاجتماعي.....46

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية.....49

المبحث الثالث : البعد البيئي و مؤشراته.....51

أولا: البعد البيئي.....52

ثانيا: المؤشرات البيئية.....53

خلاصة.....56

الفصل الثالث : السياسات المحلية للتنمية المستدامة في الجزائر.....58

المبحث الأول : سياسات الدولة للتنمية المستدامة على مستوى الجماعات المحلية.....59

أولا: البلدية.....60

I. دور البلدية في التنمية المستدامة.....61
II. دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المستدامة.....63

ثانيا: الولاية.....65

I. دور الولاية في التنمية المستدامة.....66
II. دور المجلس الشعبي الولائي في التنمية المستدامة.....68
III. دور الوالي في مجال التنمية المستدامة.....69

ثالثا: برنامج التنمية المستدامة على مستوى الجماعات المحلية.....70

I. برامج التجهيز.....70

II. البرامج المرفقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية.....71

المبحث الثاني : دور القطاع الخاص في ترقية سياسات التنمية المستدامة.....75

المبحث الثالث : دور المجتمع المدني في إنجاح سياسات التنمية المستدامة.....86

المبحث الرابع : التحديات التي تواجهها لفواعل المحلية و حلول لمواجهتها.....92

أولا: الجماعات المحلية.....93

I. معوقات الجماعات المحلية.....93

II. حلول لتفعيل و حل مشاكل الجماعات المحلية.....95

ثانيا: القطاع الخاص.....97

I. عراقيل القطاع الخاص..... 97

II. حلول لتفعيل دور القطاع الخاص.....98

ثالثا: المجتمع المدني.....100

I. معوقات المجتمع المدني.....100

II. حلول لتفعيل دور المجتمع المدني.....101

خلاصة.....102

خاتمة و استنتاجات.....104

قائمة المراجع.....107

الفهرس.....119